الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:...../2018

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص:إقتصاد نقدي و بنكي

عنـــــوان الموضـــوع:

أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي

– دراسة حالة الجزائر من الفترة 2001 إلى 2016–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطلبة:

- صغيرو سعاد
- قلمين حليمة

تحت الإشراف الأستاذ:

- قدوري نور الدين

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
حجاب عيسى	أستاذ محاضر –أ–	جامعة المسيلة	رئيسا
قدوري نور الدين	أستاذ محاضر–ب–	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
كزار رمضان	أستاذ محاضر –أ–	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

يقول الحق سبحانه و تعالى في كتابه العزيز : "

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي

بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين "

سورة النمل الأية 19

و يقول المصطفى صل الله عليه و سلم :

" لم يشكر الله من لم يشكر الناس "

الحمد لله اول و أخيرا على فضله الواسع و على توفيقه لنا في إنارة

دربنا في سبيل العلم.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف " قدوري نور الدين " الذي

كان خير مشرف و موجه، و الذي منحنا

الكثير من وقته و جهده، و الذي لم يبخل علينا بعلمه و توجيهاته

السديدة التي إنعكست آثارهاالجلية على هذه

الدراسة.

كما أتوجه بالشكر إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية على

مد يد العون لنا ، و كذا لكل من ساعدنا

من قريب أو من بعيد

إهــــــــــداء

الحمد لله الذي نور بكتابه القلوب فاستنارت بنوره العقول والحمد لله على النعم التي لا تعد ولا تحصى وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

إلى من أعطتني الحب و الحنان و التي لا أرى الأمل إلا من

عينيها جدتي الغالية... إلى من ركع العطاء أمام قدميها و كان

سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي ،إلى رمز

الحب و بلسم الشفاء،أمي الحبيبة ..

إلى رجل لم اجد الكلمات لوصفه و شكره ...... إلى الكلمة

القوية التي شجعتني على المضي

قدما....أبي الغالي ..

إلى من أظهروا لي ماهو أجمل من الحياة

إخوتي (سمير، حمزة،مصطفى،بلال) و زوجاتهم (زهرة،لبنى،فريدة)

و اخواتي و أمي الثانية (لويزة) و (مريم،عفاف) و أزواجهم (يوسف،السعيد)

إلى حلاوة الدنياو فرحة البيت (بسمة-هبة-شاهين-رنيم)

إلى من تحلوا بالإخاء و تميزوا بالوفاء صديقاتي (وفاء،حليمة،آمال،فضيلة ...)

إلى من تذوقت معهم أجمل لحظات الدراسة ..إلى زميلاتي

و زملائي في الدراسة

إلى كل من أخذ بيدي .... و رسم الأمل في كل خطوة أخطوها

إليكم جميعا أهدي هذا العمل بالأخص الأستاذ "قدوري نورالدين".

"صغيرو سعاد"

إهداء

الى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه

الى كل من صل على خير البرية محمد صل الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل للوالدين الكريمين (أمي و أبي) أطال الله في عمرهما

إلى جميع إخوتي (نعيمة،مصطفى،حسينة،أسمهان،حسان،منية،إلهام)

و إلى زوجة أخي و أختي نسيمة

و أهديه إلى زوجي الكريم (هشام)

إلى حلاوة الدنيا فرحة البيت (هبة الله،لؤي،محمد،إياد،معتز،ألاء الرحمان،فرح)

إلى عهد الود و حبل الصداقة(سعاد،أمال،فضيلة،سامية،ربيحة)

إلى كل من جمعني بهم المشوار الدراسي

إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية و بالأخص الأستاذ "قدوري نور الدين"

" قلمين حليمة"

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	ا.
الإهداء	اا.
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول و الأشكال	
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للنمو الإقتصادي و السياسة المالية	
تمهيد الفصل	07
المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي	08
المطلب الأول:تعريف النمو الإقتصادي	08
المطلب الثاني:نظريات النمو الإقتصادي	09
المطلب الثالث : قياس النمو الاقتصادي	12
المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية	14
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية	14
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الإقتصادي	15
المطلب الثالث:أهداف السياسة المالية	18
المطلب الرابع:أدوات السياسة المالية	20
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني:تحليل العلاقة بين طبيعة السياسة المالية المطبقة و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 _ 2016)	
تمهيد الفصل	31
المبحث الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001 _2016)	32

المطلب الأول: السياسة المالية المطبقة خلال فترة برنامج الإنعاش الإقتصادي(2001 _ 2004)	32
المطلب الثاني:السياسة المالة المطبقة خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 _ 2009)	36
المطلب الثالث: السياسة المالية المطبقة خلال فترة برنامج توطيد النمو (2010 _ 2014)	40
المطلب الرابع: السياسة المالية المطبقة خلال الفترة (2015 _ 2016)	44
المبحث الثاني: العلاقة بين طبيعة السياسة المالية المطبقة و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 _ 2016)	50
المطلب الأول:إنعكاس السياسة المالية على النمو الإقتصادي خلال الفترة (2001 _ 2004)	50
المطلب الثاني:إنعكاس السياسة المالية على النمو الإقتصادي خلال الفترة (2005 _ 2009)	54
المطلب الثالث:إنعكاس السياسة المالية على النمو الإقتصادي خلال الفترة (2010-2014)	59
المطلب الرابع: انعكاس السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة(2015-2016)	63
خلاصة الفصل	68
الخاتمة العامة	70
قائمة المصادر و المراجع	76

قائمة الأشكال

الرقم	قائمة الأشكال	الصفحة
1-1	منحى الطلب الكلي	17
2-1	منحى العرض الكلي	18
1-2	المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(2001_2004)	35
2-2	النسب المئوية لكل قطاع حسب برنامج دعم النمو(2005_2009)	39
3-2	النسب المئوية لكل قطاع حسب برنامج التنمية الخماسي(2010_2014)	43
4-2	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة(2001_2016)	46
5-2	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2001_2016)	47
6-2	تطور معدل النمو الإقتصاي للفترة (2001_2004)	53
7-2	تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي للفترة(2005_2009)	54
8-2	تطور معدلات النمو القطاعية للقترة(2005_2009)	56
9-2	تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة(2010_2014)	58
10-2	معدلات النمو القطاعية للفترة (2010_2014)	61
11-2	تطور مؤشرات النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة(2015_2016)	62
12-2	تطور معدلات النمو القطاعية في الجزائر للفترة (2015-2016)	65

قائمة الجداول

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
1_2	هيكل برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(2001_2004)	34
2_2	تطور الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001_2004)	36
3_2	القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005_2009)	38
4_2	تطور الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2005_2009)	40
5_2	توزيع قطاعات البرنامج الخماسي للتنمية(2010_2014)	42
6_2	تطور الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2010_2014)	44
7_2	تطور الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2014_2016)	45
8_2	تطور الرصيد الموازني للفترة(2001_2016)	48
9_2	تطور مؤشرات النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة(2001_2004)	51
10_2	تطور معدلات النمو الحقيقية القطاعية للفترة(2001_2004)	52
11_2	تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي للفترة(2005_2009)	55
12_2	تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي لبعض القطاعات الرئيسية للفترة (2005_2009)	57
13_2	تطور مؤشرات النمو الإقتصادي للجزائر للفترة (2010_2014)	60
14_2	تطور معدلات النمو الحقيقية القطاعية للفترة(2010_2014)	61
15_2	تطور مؤشرات النمو الإقتصادي للجزائر خلال الفترة(2015_2016)	64
16_2	تطور معدلات النمو الحقيقية القطاعية للفترة(2015_2016)	65

مقدمة

مقدمة :

تعتبر السياسة المالية عنصرا أساسيا في السياسة الإقتصادية للدولة ، لما تتميز به عن غيرها من السياسات الاخرى ، فهي تحتل الصدارة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع ان تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي ينشدها الإقتصاد الوطني .

فالعلاقة بين السياسة المالية و النمو الإقتصادي تعتبر من الموضوعات التي تحظى بإهتمام كبير في الدراسات الإقتصادية ، حيث تعتبر السياسة المالية الأداة الأكثر فعالية في مواجهة الإختلالات الإقتصادية و ذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد أهم أدوات الإدارة الإقتصادية في تحقيق التنمية و النمو الإقتصادي و القضاء على المشاكل التي تعوق الإستقرار الإقتصادي ، و الجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في إستخدام أدوات السياسة المالية حيث عملت جاهدة للخروج من الازمة الاقتصادية و تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية .

و في ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الإرتفاع المتواصل لأسعار البترول منذ بداية الألفية الثالثة إنتهجت الجزائر سياسات توسعية في الإنفاق العام من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي(2001_2014)، البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) و البرنامج الخماسي(2010_2014)، بالإضافة إلى البرنامج الخماسي (2015 إلى غاية 2019)، بهدف جلب موارد إضافية و تحسين الأداء الإقتصادي و رفع معدل النمو الإقتصادي و التخلص من المشاكل الإقتصادية التي عرقلت مسار التنمية و النمو الإقتصادي في الجزائر.

I. إشكالية البحث :

إن الإشكالية الأساسية التي يعالجها البحث تتمثل في مايلي :

ما هو أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر ؟

- الأسئلة الفرعية :

و للإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح أسئلة فرعية و هي كما يلي :

1- ما هو الاختلاف بين النظريات الاقتصادية فيما يخص النمو الاقتصادي؟

2- ماهي الأهداف المرجوة من تطبيق السياسة المالية ؟

3- مامدى تأثير أدوات السياسة المالية على النشاط الإقتصادي و على النمو الإقتصادي؟

4- فيما تتمثل محركات النمو الإقتصادي في الجزائر؟ و مامدى إهتمام السياسة المالية بتحقيقه ؟

- **فرضيات البحث :**

للإجابة على هاته التساؤلات إرتأينا طرح الفرضيات التالية :

1- يتمثل الاختلاف بين النظريات الاقتصادية حول النمو الاقتصادي ، أن نظرية النمو الكلاسيكية اعتبرت أن التراكم هو السبب الرئيسي للنمو ، أما النظرية الكلاسيكية المحدثة فترى أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة حيث يؤدي نمو قطاع معين الى دفع القطاعات الأخرى، أم نظرية النمو الكينزية فترى أن هناك ثلاثة معدلات للنمو وتتمثل في معدل النمو الفعلي والنمو الطبيعي ومعدل النمو المرغوب.

2- يعتبر تطور السياسة المالية في الجزائر إنعكاس مباشر لتطوير و تحويل النظام الإقتصادي و منه تحقيق معدلات نمو مرتفعة .

3- للسياسة المالية دور هام في التأثير على النشاط الإقتصادي و النمو، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعاني من ضعف الإنتاج و ضعف القطاع الخاص.

4- يمكن للسياسة المالية أن تقوم بتدعيم النمو الإقتصادي ، و ذلك بإستعمال السياسة الإنفاقية و الضريبية بحيث تكونان متكاملتين و تؤثران في الأجل القصير و الطويل .

II. أهمية البحث :

تبرز أهمية الموضوع في التعرف على السياسة المالية و كيفية تطبيق أدواتها في تحقيق نمو إقتصادي ، و ذلك كون أن الجزائر كغيرها من الدول النامية بحاجة إلى تحقيق نمو إقتصادي مستديم .

III. أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (2001 _ 2016)، و كذا إقتراح بعض الآليات التي تفعل من هذه السياسة إتجاه تحقيق النمو الإقتصادي ، بالإضافة إلى ذلك هناك أهداف فرعية يمكن إدراجها فيما يلي :

- دراسة أهم النظريات الإقتصداية المفسرة للنمو الإقتصادي و مدى ملائمتها للإقتصاد الجزائري
- إعطاء بعض الآراء في كيفية إستعمال السياسة المالية للتمكن من تحفيز النمو الإقتصادي بناءا على التجارب السابقة
- تحديد أهم المفاهيم للسياسة المالية .

IV. حدود الدراسة :

إن الطبيعة التي يتميز بها موضوع دراستنا جعلت حدوده تعرف إلى ثلاثة أصناف هي على النحو التالي:

- **الحدود المكانية** :تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الإقتصاد الجزائري.
- **الحدود الزمنية و الموضوعية** :تمتد حدود الدراسة من (2001 _ 2016) و هي تحتوي على برامج تنموية و مسار السياسة المالية في الجزائر و أثرها على النمو الإقتصادي .

V. مبررات و دوافع إختيار الموضوع :

هناك العديد من الدوافع التي أدت بنا إلى إختيار هذا الموضوع تتمثل في الظروف الإقتصادية التي تعيشها الجزائر و المتمثلة في عدم إستقرار معدلات النمو و كذا إنخفاض أسعار النفط .

VI. المنهج المستخدم :

نتيجة لطبيعة الدراسة المتمثلة في السياسة المالية و أثرها على النمو الإقتصادي إستدعى الأمر الإعتماد على المناهج التالية :

1- **المنهج الوصفي** : و الذي يقوم على وصف الظواهر الإجتماعية و الذي تم إستعماله كثيرا في الجانب النظري في الفصل الأول في وصف السياسة المالية و النمو الإقتصادي المفهوم ، الأهداف ، الأدوات ... إلخ

2- **المنهج التحليلي** :من خلال التطرق إلى تحليل جداول النفقات و الإيرادات و كذا تطور معدلات النمو الإقتصادي ، بالإضافة إلى التحليل البياني .

VII. الدراسات السابقة :

توجد عدة دراسات عالجت إشكالية أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي ، و لكنها في الغالب ركزت على إحدى أدوات السياسة المالية (السياسة الضريبية أو الإنفاق العام) و من بين أهم الدراسات السابقة لموضوع التي تم الإطلاع عليها ما يلي :

- سلام حمزة ،ولد بزيو فاتح ، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي ، دراسة حالة الجزائر(2000 – 2014) مذكرة ماستر للعلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة البويرة (2013 – 2014)و تهدف الدراسة إلى:
  - معرفة آليات و معايير السياسة المالية في علاج الإخلالات الإقتصادية و المالية .
  - إبراز الإختلالات الإقتصادية و المالية السائدة في الدول النامية و التعرف على الحلول المقترحة من طرف الهيئات الدولية .

- معط الله أمال ، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي ، حالة الجزائر (1970 _ 2012) ، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان (2014 _ 2015)، و تهدف الدراسة إلى :
  - تسليط الضوء على السياسة المالية و تحديد أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر .
  - إبراز أهم متغيرات السياسة المالية .
  - تحليل و تقييم وضعية السياسة المالية في ظل العديد من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.
- ضيف أحمد ، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر ، دراسة حالة الجزائر(1989 _ 2012) ، مذكرة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر -3- (2014 _ 2015) و تهدف الدراسة إلى :
  - دراسة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر .
  - إقتراح بعض الآليات التي تفعل من هذه السياسة إتجاه تحقيق نمو إقتصادي .

VIII. هيكل البحث :

من أجل تحقيق أهداف البحث محل الدراسة ، و للإجابة عن الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية ، إرتأينا أن نتناول في هذا البحث : مقدمة ، فصلين ، و خاتمة و هي كالتالي :

- الفصل الأول : بعنوان الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة المالية و النمو الإقتصادي و قد قسم إلى مبحثين : المبحث الأول يحتوي على ماهية النمو الإقتصادي ، أما المبحث الثاني يحتوي على ماهية السياسة المالية .
- الفصل الثاني : سنتطرق إلى دراسة حالة الجزائر ، و قسمناه إلى مبحثين : المبحث الأول يحتوي على مسار السياسة المالية ، أما المبحث الثاني فيحتوي على تحليل العلاقة بين تطور السياسة المالية و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال (2001 _ 2016) .

و في الأخير تم وضع خاتمة للدراسة و قائمة للمراجع .

الفصـل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للنمو الإقتصادي والسياسة المالية

تمهيد الفصل:

تشتمل السياسة الإقتصادية لأي دولة على مجموعة من الإجراءات التي تعمل كل منها على تحقيق مجموعة من الأهداف، حيث أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة من بين هذه السياسات من خلال مختلف الإجراءات والأدوات التي تمكن الحكومة من التدخل في النشاط الإقتصادي والتأثير في كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع.

ويتعبر النمو الإقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الإقتصادية والغير الإقتصادية المبذولة في المجتمع لما يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين مستوى المعيشة للمجتمعات. كما يعد مؤشر من مؤشرات رخائها، وعلى هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية

المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي

إستحوذ النمو الإقتصادي على إهتمامات العديد من الإقتصاديين والسياسيين في مختلف البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية، فأخذ مكان وحيز كبيرين بين الدراسات الإقتصادية مهما كانت، كونه أقرب مؤشر لإعطاء صورة حقيقية للأداء الإقتصادي، والمحرك الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة والمزيد من الرفاهية لحياة أفضل باعتباره يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي، والتي يساهم من خلالها في مواجهة المشاكل الإقتصادية، ولهذا كان من الضروري التعرض إلى ظاهرة النمو الإقتصادي وكيفية قياسه وأهم نظرياته.

المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي

يظهر النمو الإقتصادي في حالة حدوث زيادة في إجمالي الناتج في اقتصاد ما مع مرور الزمن، ويعتقد بعض الاقتصاديين أن النمو الإقتصادي يحدث فقط عندما تكون هناك زيادة في نصيب الفرد في الناتج الوطني، ويمكن تعريف النمو الإقتصادي كالتالي:

- النمو الإقتصادي هو "عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، الذي هو عبارة عن الناتج الوطني الحقيقي مقسوما على عدد السكان"[1].
- النمو الإقتصادي هو" عبارة عن زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن"[2].
- النمو الاقتصادي هو" الإرتفاع بمستوى المعيشة واعتباره زيادة في الحجم"[3].

[1]- فرجات غول، مدخل إلى الاقتصاد ، دار خلدونية للننشر والتوزيع، الجزائر ،2017، ص191.

[2]- كربالي بغداد و حمداني محمد، "استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنلوجية بالجزائر"، مجلة العلوم انسانية، العدد45، 2010، جامعة وهران، الجزائر، ص5.

[3]- اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية،ط1 ، دارأسامة للنشر والتوزيع، عمان ، 2012،ص10.

المطلب الثاني: نظريات النمو الإقتصادي

إهتم معظم العلماء الإقتصاديين بموضوع النمو الذي يعتبر من الأهداف الأساسية للسياسة الإقتصادية، واختلفت الكتابات بخصوصه، حيث ظهرت العديد من الأفكار والنظريات التي حاولت تفسير النمو وتناولت أهم عناصره ، وبالتالي سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم النظريات وأهم المدارس الفكرية التي ركزت على النمو الاقتصادي.

1_نظرية النمو الكلاسيكية

يستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وغيرها، وقد ركز الفكر الكلاسيكي على النمو الطويل الأجل معتمدا على أسلوب التحليل الإقتصادي الجزئي، ورغم الإختلاف الذي وقع بين رواد هذه المدرسة مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو...إلا أن هناك آراء متفق عليها ويمكن إيجازها كالتالي:[1]

أ. الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل المتمثلة في رأس المال والعمل، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي، أي أن التغيير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغيير في أحد هذه العوامل أو جميعها.

ب.وجود علاقة بين النمو السكاني و التراكم الرأسمالي: حيث أن التزايد في التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان وبالتالي تخفيض تكوين رأس المال.

ت.إتجاه الأرباح نحو الانخفاض إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي.

ث.إعتقاد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي .

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) ط1 ، دار وائل للنشر ، الأردن، 2007، ص- ص 55-66.

ج. حالة الثبات: ومفادها ظهور حالة الركود والثبات لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة.

مايمكن استخلاصه أن الإقتصاديون الكلاسيك اعتبروا أن التراكم هو السبب الرئيسي للنمو من أجل أن تحصل عملية النمو الإقتصادي، حيث أبدو سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

2_ النظرية الكلاسيكية المحدثة (النيو الكلاسيكية)

ظهر الفكر الكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات كل من ألفريد مارشال، فيسكل، وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الإقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، وتتمثل أهم أفكار هذه المدرسة فيما يلي:[1]

أ. أن النمو الإقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة و متوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفرات الخارجية.

ب. بالنسبة لعنصر العمل، نجد أن النظرية تربط بين المتغيرات السكانية وحجم القوى العاملة.

ج. فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي و الزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي الى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الإقتصادي.

د. أما عنصر التنظيم فيرى أنصار هذه النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية.

هـ. أن النمو الإقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

[1]- عبلة عبد الحميد بوخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي،ط1 ، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، 2017 ص- ص 34-35.

3_ نظرية النمو الكينزية

ترتبط هذه النظرية بأفكار الإقتصادي جون مينارد كينز، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، وترى هذه النظرية أن هناك ثلاث معدلات للنمو، وهي:[1]

أ. معدل النمو الفعلي: وهو يمثل نسبة التغير في الدخل إلى الدخل.

ب. معدل النمو المرغوب: وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج. معدل النمو الطبيعي: فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن ينتج عن الزيادة الحاصلة في التقدم التكنولوجي و التراكم الرأسمالي و القوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب و الطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي الى توفر القناعة لدى المديريين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم.

4_ نموذج هارولد دومار

يعتبر من أكثر النماذج شيوعا واتساقا، ويرتبط بإسمي الاقتصاديين البريطاني " روب هارولد" والأمريكي " ايفري دوما"، يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو.

يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصد رأس المال بإجمالي الناتج القومي، فنموذج هارولد دومار يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخارو بالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النمو، وأساس النمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار هو المحدد الأساسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد و الشركات، أما عن

[1] توفيق عباس، عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق– دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلدالسابع، العدد26،نيسان 2010 ، ص– ص 31– 32.

نسبة رأس المال إلى الناتج (معامل رأس المال) فإنه مقياس الإنتاجية،الاستثمار أو رأس المال[1].

المطلب الثالث: قياس النمو الإقتصادي

يقتضي تحقيق النمو الإقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي، وبالتالي فإن قياسه يتعلق أساسا بنمو الناتج الإجمالي و الدخل الفردي.

الناتج الوطني: باعتبارها يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فإنه يمكن أخذه مقياسا للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج.

وفي هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات تتمثل في: [2]

أ. **معدل النمو السنوي:** يمثل التغيير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوب إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.

ب. **معدل النمو الكلي:** يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن أن نأخذ فترة لأكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني.

ج. **معدل النمو السنوي المتوسط:** ويعني بدراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة ويتم حسابه كالتالي:

$$a = \left(\frac{xt}{xo}\right)^{-(t)}$$

حيث: xo= الكمية في سنة الأساس

xt= الكمية في سنة المقارنة

[1]- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006_2007، ص22.

[2]- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ،2012،ص- ص63 -64.

t= الفترة الزمنية

a= معدل النمو السنوي المتوسط

ما يعاب على هاته المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ أثر التضخم بعين الاعتبار،إضافة على ذلك اختلاف العملة بين البلدان مما لا يمكن من مقارنة معدلات النمو بها، لذا عادة ماتستخدم عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان.

الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية للدولار الواحد في بلد ما مثلا ومقارنته بالقدرة الشرائية لنفس المقدار أي دولار واحد ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكبر نموا، وفق القدرة الشرائية.

" يقسم الاقتصاديون أحيانا الناتج الوطني الإجمالي للبلاد على إجمالي عدد السكان".[1]

[1]- عثمان خالد أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص34.

المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية

تقترن السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية، وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها، وتسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف، ونظرا لكون السياسة المالية تعتبر أداة تبين دور الدولة، فإننا نعالج من خلال هذا المبحث تعريف السياسة المالية وتطورها في مختلف المدارس وأهم أهدافها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل الدولة على تحقيقه من خلال اشباع الحاجات العامة و تمويلها من موارد الموازنة العامة، و بالتالي فقد تطور هذا المفهوم و أصبح يركز على مبادئ الموازنة العامة.

ومن هذا المنطلق تبرز عدة تعاريف للسياسة المالية حسب وجهات المفكرين و الاقتصاديين نذكر من بينها:

– السياسة المالية: " هي مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة قصد تحقيق أهداف محددة "[1].

– السياسة المالية " هي مجموعة الأهداف، و التوجيهات و الإجراءات و النشاطات التي تتبعها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني و المجتمع، بهدف المحافظة على استقراره العام وتهيئته.

– السياسة المالية " عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستخلفه هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وهي تتضمن تكييف كمي لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ".[2]

– السياسة المالية " هي مجموعة من القواعد و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الإجتماعية و السياسية، خلال فترة زمنية معينة"[3].

---

[1]– اياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2013، ص263.

[2]– عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، د.ت، ص21.

[3]– عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص187.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الإقتصادي

تعتبر السياسة المالية الأسلوب الذي تتجه الحكومة في استخدامه لتخطيط نفقاتها و إيراداتها، وذلك باعتبارها تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وماتتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وقد مرت السياسة المالية بعدة مراحل في الفكر الإقتصادي و تأثرت بمجريات الأحداث الاقتصادية العالمية و المبادئ و النظم الاشتراكية.

1_ السياسة المالية في الفكر الإقتصادي الكلاسيكي

يرى الفكر الكلاسيكي بأن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الإقتصادي وذلك من خلال قيامه بهذا النشاط فإنه يهدف إلى تحقيق مصلحته الشخصية التي تكون إما مكونة من مجموع المصالح المشتركة بين الأفراد و التي بدورها تحقق مصلحة المجتمع، فهذه النظرية تعكس فلسفة المذهب التقليدي الذي يقوم على مدلول اليد الخفية لآدم سميث بالإضافة إلى قانون " ساي" الذي ينص على أن " العرض يخلق الطلب المساوي له" وهذا معناه أن أي زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، ويرى الكلاسيك ان النقود هي مجرد وسيلة للتبادل، وبذلك فإن أي زيادة في الدخل ستحول مباشرة إلى زيادة مماثلة لها في الإنفاق (النفقات = الإرادات).[1]

ومن هنا نجد أن الكلاسيك كان يعتمد على ثلاث أسس في التحليل وهي:[2]

- ✓ تحديد اوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر.
- ✓ ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة.
- ✓ الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا.

[1] حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، ط1، مركز الاسكندرية للكتاب ، الاسكندرية، 2000،ص- ص 25-26.

[2] محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2004، ص176.

2_ السياسة المالية في الفكر الكينزي

مع ظهور أزمة الكساد ظهرت الحاجة إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، فقد رأى الكثير إمكانية حدوث التوازن الإقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف، وقد ركز على مفهوم الطلب الكلي وبالتالي فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف ومن ثم الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل.

وقد أوضح كينز أن العبرة ليست بتوازن موازنة الحكومة بل بتوازن موازنة الاقتصاد الوطني، وفيما يلي نشير إلى شكل كل من منحنى الطلب الكلي و العرض الكلي، واللذان حسب كينز أن عند تقاطع كل منهما يتحقق مستوى الدخل الوطني التوازني و أن هذا المستوى قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل ومن هنا تبرز أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية لإعادة التوازن للاقتصاد الوطني.[1]

أ. منحنى الطلب الكلي:

يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة بين المستوى العام للأسعار والناتج أو الدخل الحقيقي كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]-مصطفى يوسف الكافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2015، ص340.

الشكل رقم (1-1) : منحنى الطلب الكلي:

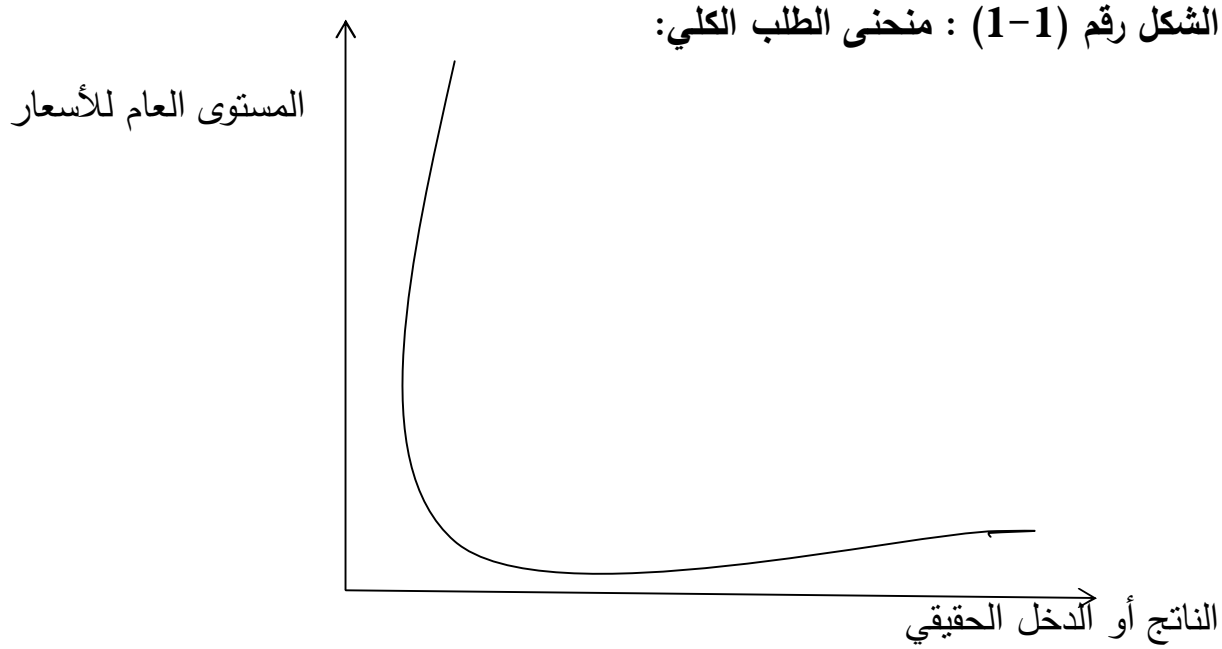

المصدر: همد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص176.

الشكل السابق يوضح العلاقة العكسية بين الأسعار و الدخل الحقيقي، فكلما ارتفع مستوى الأسعار سينخفض من مكونات الطلب الكلي مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي و العكس صحيح.

ب- منحنى العرض الكلي:[1]

يوضح منحنى العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار و الدخل الحقيقي، كما في الشكل التالي:

[1]- محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص- ص174-175.

الشكل (1-2) : منحنى العرض الكلي :

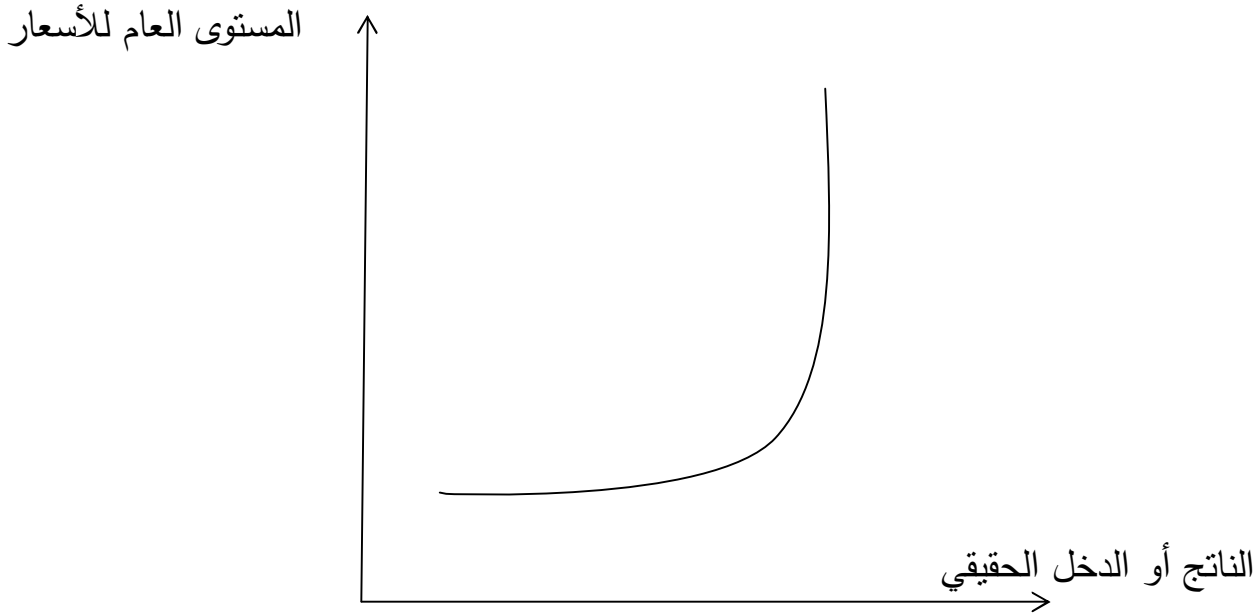

المصدر: المرجع السابق، ص177 .

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، بمعنى أن زيادة الإنتاج تكون مصحوبة بإرتفاع في الأسعاروالعكس صحيح، وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة في الأسعار إلى زيادة في الناتج الكلي[1].

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتسابق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه وتوحد الأهداف والجهود، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:

1- النمو الإقتصادي: وهو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر لإنتاج المداخيل، ثروة الأمم، وعادة مايتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو، غير أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة

[1]- محمد فوزي أبو السعود ، مرجع سابق، ص-ص 176-177.

الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، إلا أنه بالرغم من هذه المشاكل، يبقى الناتج المحلي الخام الأداة المستخدمة لقياس النمو الإقتصادي، وذلك لأن النمو الإقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية.

يعبر محاسبيا عن الناتج المحلي بالعلاقة التالية:

الناتج المحلي الخام= مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية.

أو:

الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع المخزون+ مجموع الصادرات_ مجموع الواردات

2_ توازن ميزان المدفوعات: إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصادات، ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات، الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة.

ويعبر التوازن حسب صندوق النقد الدولي عن تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدنية أي أن الرصيد الكلي يساوي صفرا.[1]

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط1، ، ديوان المطبوعات للنشر والتوزيع، 2003 ،الجزائر ، ص- ص34- 41.

3_ إستقرار الأسعار: يرى البعض أن استقرار الأسعار يعتبر الهدف المركزي لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين و لصالح المدينين، مما يؤدي إلى توزيع سيء للثروة بين الطرفين.[1]

4_ التوظيف الكامل: يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف و العمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة، كما أن مفهوم التوظيف الكامل يشير إلى استغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع[2].

المطلب الرابع: أدوات السياسة المالية

لا يمكن لأحد أن ينكر الأهمية التي تكتسبها المالية العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومكانتها المرموقة كأداة من أدوات التعديل الإقتصادي، حيث تسعى لتمويل احتياجات الدولة من خلال توزيع الأعباء العامة على المواطنين، يتم إعداد تفاصيل الإيرادات و النفقات بصورة منظمة في إطار الميزانية العامة للدولة الذي يصادق عليها ضمن قانون المالية السنوي أو منه فإن أدوات السياسة المالية تتمثل في الموازنة العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة.

1- الموازنة العامة:

لقد تطورت فكرة الموازنة العامة بشكل تدريجي تأثر خلالها مفهومها بتطور نظام الحكم و مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، فهي تعتبر صورة صادقة للأحوال

[1]- هيل العجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين بيع الأرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1 ، دار الوائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص260.

[2]- محمد صلاح، المفاضة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف، 2009-2010، ص-ص 143-144.

السياسية و الاقتصادية في كل مرحلة من مراحل تطورها، وهو ما سوف نبينه من خلال التعرض لمفهومها و لأهم مبادئها و قواعدها[1].

1-1- تعريف الموازنة العامة:

بدأ مفهوم الموازنة العامة من خلال التعبير عن مبدأ وجوب الإذن بجباية الضريبة من ممثلي الشعب (نواب البرلمان) ولما توصل هذا المبدأ أدرك هؤلاء النواب أن حق اعتماد الضريبة يتضمن حقا آخر هو حق الرقابة على كيفية إنفاقها، ثم تطور هذا الحق إلى حق مناقشة النفقات و الإرادات العامة، ومن هنا تبلورت عدة مداخل لتعريف الميزانية العامة، وهي كالتالي:[2]

1-1-1- المدخل الإداري: يعرفها بأنها صك تعده السلطة التنفيذية يتضمن تقديرات مفصلة لنفقات الدولة التي تلتزم القيام بها و مواردها اللازمة لتمويل هذه النفقات حيث يتم عرضها على السلطة التشريعية لمناقشة ما تراه مناسبا.

1-1-2- المدخل الإقتصادي: انطلق هذا المدخل من التعريف التالي: " الموازنة العامة أداة مالية تقوم الحكومة بإستخدامهالاقتطاع جزء من الثروة المنشئة بهدف تحقيق سياستها الاقتصادية و الاجتماعية في تحقيق التوازن و الرفاه".

1-1-3- المدخل القانوني: يتضمن هذا المدخل التعريف على أساس قانون البلد الذي يحكم النشاط المالي، فمثلا تعرف وفق القانون الفرنسي: " بأنه الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة و إراداتها، يؤذن بها ويقررها قانون الموازنة العامة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية و المالية للمرسوم الصادر في جوان 1956".

[1] منجد عبد اللطيف الخشالي، نوزاد عبد الرحمان الهيتي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج، عمان، 2006، ص145.

[2] فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات في المالية العامة، ط1، دار الرضوان، 2013 ،عمان، ص275.

1-2- القواعد العامة التي تحكم تحضير الميزانية

يتعين على السلطة التنفيذية وهي بصدد تحضير الميزانيات أن تضع في اعتبارها عددا من المبادئ العامة التي تحكم الميزانيات والتي صارت من البديهيات في علم المالية العامة، وتتمثل هذه المبادئ الأربعة فيما يلي: سنوية، وحدة، عمومية، وتوازن الميزانيات. [1]

1-2-1- قاعدة سنوية الميزانية:

يعني هذا المبدأ أن يتم التوقع و الترخيص لنفقات و إرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام، ويعني هذا المبدأ أيضا أن الميزانية يجب أن تقرر بإعتماد سنوي من السلطة التشريعية، ويرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية.

1-2-2: قاعدة وحدة الميزانية:

ويقصد به أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية و مطابقتها للأهداف المحددة للإعتمادات الواردة في الموازنة كما وافقت عليها السلطة التشريعية.[2]

1-2-3- قاعدة عمومية الميزانية:

يستلزم تحصيل الإرادات العامة القيام ببعض النفقات لهذا توجد طريقتان لإدراج الإرادات و النفقات في الميزانية العامة.

أ. **طريقة الناتج الصافي:** إجراء مقاصة بين إرادات ونفقات كل وحدة، وإظهارها في الميزانية كنتيجة.

[1]- المرجع السابق، ص275.

[2]- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو علام، المالية العامة، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ب.ت، ص37.

ب. طريقة الموازنة الشاملة: تدرج كل نفقة وكل إيراد في الميزانية، وهي مايعرف بمبدأ العمومية و الشمول.

1-2-4- قاعدة توازن الميزانية:

يحتوي توازن الميزانية على مفهومين:

أ. المفهوم التقليدي: يعني تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان.

ب. المفهوم الحديث: جاء هذا المفهوم على أن التطورات المالية و الاقتصادية التي تميز القرن الحالي لم يبقى العجز كارثة مالية محققة بفضل هذه التطورات.

1-3- مبادئ إعداد الموازنة العامة

على الرغم من تعدد المداخل الموضحة للميزانية العامة إلا أنها تكاد تتفق في توفير مبدئين أساسيين ينبغي أن لا تغيب عند إعداد الميزانية هما:

1-3-1-مبدأ التقدير: يشير هذا المبدأ إلى أن البيانات الواردة في الموازنة العامة هي بيانات تقديرية، أي تقدير إحتمالي يقبل الزيادة على فقرة من الفقرات وكذلك التقليص من الفقرات الأخرى إلى أنه قابل للتعديل.[1]

ويستفيد المخطط المالي من تجارب الميزانيات السابقة وحساباتها الختامية وكذلك من مؤشرات تدفقات النقد الأجنبي و توجهات الدولة لتحديد ملامح الميزانية التقديرية للعام المقبل الختامي إلى بيان بالنفقات و الإرادات الفعلية التي تم تنفيذها فعلا للسنة المالية المنتهية، وبهذا يكون من الضروري التمييز بين الموازنة العامة و الحساب الختامي، حيث يشير الحساب للموازنة العامة فتشير إلى بيانات تقديرية للسنة القادمة قد تحقق أو تخضع للتعديل[2].

[1]- المرجع السابق، ص148.

[2]- منجد عبد اللطيف الحنشالي، نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، مرجع سبق ذكره ، ص148.

1-3-2- مبدأ الاعتماد: نستطيع القول بأن الإعتماد يعني المصادقة على برنامج السلطة التنفيذية في خطة الإنفاق و الإيراد المقبل من قبل السلطة التشريعية، أي هو بمثابة إعطاء الشرعية للميزانية العامة من خلال مصادقة ممثلي الشعب[1].

2- النفقات العامة للدولة

زادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها.

2-1- تعريف النفقة العامة:

"هي المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الجهات الحكومية بغرض تحقيق منفعة عامة، ومن هنا فإن النفقة العامة تنطوي على ثلاثة عناصر:[2]

- ✓ النفقة العامة مبلغ نقدي.
- ✓ صدور النفقة من الحكومة أو أحد هيئاتها.
- ✓ النفقة العامة تحقق النفع العام.

2-2- قواعد النفقات العامة :

حتى تتمكن النفقات العامة من تحقيق الآثار و الأهداف المنتظرة منها في تلبية مثلى للحاجات العامة، فإن ذلك يتطلب تحقيق لأكبر حجم ممكن من المنفعة، مستعملة في ذلك أداة الإقتصاد في النفقات، مع الأخذ في الحسبان أهمية و ضرورة وجود طرق و مناهج للرقابة التي تضمنت توجيه النفقات العامة نحو الأبواب ذات المصلحة الشاملة لأفراد الشعب دون تبذيرها في غير تلك المصلحة، وهنا نستطيع التمييز بين قاعدتين للنفقات العامة، أولها قاعدة المنفعة، و الأخرى قاعدة الإقتصاد في النفقة. [3]

---

[1]- سيلام حمزة وولد بزيو فاتح، فعاليات السياسة في تحقيق الاصلاح الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر :(2000-2014)، مذكرة ماستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أو لحاج، 2013-2014، ص18.

[2]- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، ، الجزائر، 2005، ص63.

[3]- محمد البنا ، اقتصاديات المالية العامة ، ط1 ، الدار الجامعية ،مصر ، 2009 ، ص269.

2-2-1- قاعدة المنفعة:

يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الهدف من النفقات العامة تحقيق أكبر منفعة ممكنة، وبذلك فإن قيام الدولة بالنفقات العامة في ميدان معين دون الحصول على منفعة تعود على الأفراد منها، معناه أن هذه النفقات لا مبرر لها.

2-2-2- قاعدة الاقتصاد في النفقة :

ترتبط هذه القاعدة بموضوع المنفعة، حيث أن هذه الأخيرة بديهيا تأخذ في الزيادة كلما نقصت النفقات إلى أقل حجم ممكن، لأموال ضخمة دون ان تولد أية قيمة مضافة أو تحمل أية منفعة.

بمعنى آخر تهدف هذه القاعدة على استخدام أقل حجم من النفقة العامة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات[1].

2-3- محددات النفقات العامة :

يقصد بمحددات النفقات العامة العوامل التي تحدد نطاق الحاجات العامة التي تقوم الدولة بإشباعها، وبمعنى آخر بعد التطور الذي لحق بدور الدولة في مختلف النظم الاقتصادية يثور تساءل حول مدى نطاق الحاجات العامة التي يمكن أن تتصدى لها الدولة وتساهم في إشباعها، وماهي القيود التي يمكن أن ترد على النشاط المالي للدولة و تذكر في ما يلي: المذهب الاقتصادي و الطاقة المالية للدولة وكذا مستوى النشاط الإقتصادي.

2-3-1- المذهب الاقتصادي:

مما لاشك فيه أن الدولة طبقا للمذهب الذي تعتنقه يمثل أحد المحددات الرئيسية لنطاق النشاط المالي للدولة عموما، ومدى الحاجات العامة التي تقوم بإشباعها وكما ذكرنا فإنه على الرغم من الرخاء الاقتصادي و القدرات المالية المتاحة للدولة في ظل المذهب الفردي

[1]-علي زعدود، المالية العامة ، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2005، ص- ص24-27.

الحر إلا أن الحاجات العامة كانت محدودة للغاية ومحصورة في الخدمات و المرافق الأساسية. [1]

2-3-2- الطاقة المالية للدولة:

لا شك في أن تحدي الدولة لإشباع الحاجات العامة يستلزم توفر الموارد المالية اللازمة لذلك حيث أصبح من المسلَّم به أن النفقات العامة للدولة الحديثة تأخذ صورة نقدية، ومن هنا تمثل قدرة الدولة في الحصول على إرادات محددة أساسا لنطاق النشاط المالي للدولة و لحجم النفقات العامة.

2-3-3- مستوى النشاط الإقتصادي:

تشير كثير من الدراسات التطبيقية منذ بداية القرن العشرين خصوصا في الدول الرأسمالية المتقدمة إلى وجود علاقة إرتباط طردية بين مستوى النشاط الإقتصادي و حجم النفقات العامة إذ أن هناك من يرى وجود إرتباط بين معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو الدخل القومي في الأجل الطويل.

وتظهر علاقة الإرتباط بين الإنفاق العام و مستوى النشاط الإقتصادي من خلال إنعكاس المتغيرات الاقتصادية الأساسية على مستوى النفقات العامة، ذلك أنه كلما تحسن مستوى النشاط الاقتصادي و إرتفع مستوى الدخل زادت قدرة الدولة على تحصيل الضرائب وهي مصدر الإنفاق الرئيسي مما يتيح الفرصة لمزيد من النفقات كلما زاد الدخل الوطني[2].

3-الإيرادات العامة للدولة :

لقد تطور دور الدولة في العالم ليشمل كافة النشاطات الاقتصادية بحيث تنعكس أبعاد النشاط المالي على طبيعة كافة أدواتها المالية، ولتحقيق الأهداف إتبعت الدولة عدة أدوات من بينها الإرادات العامة التي تمكن من تغطية النفقات و تحقيق التوازن في الميزانية.

[1]- محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2]- محمد البنا ، مرجع سبق ذكره، ص- ص273-276.

3-1- تعريف الإرادات العامة:

يقصد بالإرادات العامة كأداة مالية: " مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الإقتصادي و الإجتماعي. [1]

3-2- مصادر الإرادات العامة:

إن زيادة النفقات العامة و تطورها و تنوعها كان العامل الأساسي الذي أدى إلى زيادة الإيرادات العامة و تنوعها حجما ونوعا، حيث تعددت مصادر هذه الإيرادات، وتنقسم هذه المصادر إلى:

3-2-1- موارد الدولة من أموالها الخاصة: ويقصد بها كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية وطنية عمومية أو ملكية وطنية خاصة، سواء أموالا عقارية أو منقولة حيث تشمل الأملاك العمومية عل الأملاك العمومية الطبيعية و الأملاك العمومية الاصطناعية كشواطئ البحر، المياه البحرية الداخلية، المجال الجوي الإقليمي، وكذا الموانئ المدنية و العسكرية، السكك الحديدية....إلخ

أما الأملاك الوطنية الخاصة وهي الأملاك التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة وتشتمل على العقارات المنقولات بمختلف أنواعها، الحقوق و القيم المنقولة، الأملاك و الحقوق الناجمة عن تجزئة حق الملكية...إلخ.

3-2-2- الرسوم: يعرف الرسم بصفة عامة بأنه: " مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة أو السلطة العامة إليهم.

3-2-2-1- خصائص الرسوم: يتميز الرسم بالخصائص التالية:[2]

- الصفة النقدية للرسم.
- صفة الإجبار.

[1]- محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص139.

[2]- مصطفى يوسف الكافي، مرجع سبق ذكره، ص- ص331-332.

- صفة المقابل.
- طابع المنفعة.

3-2-3- الضرائب: تعرف الضريبة بأنها: " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف و الأعباء دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.

3-2-3-1: خصائص الضريبة: تتميز بالخصائص التالية:[1]

- الضريبة ذات شكل نقدي.
- الطابع الإجباري و النهائي للضريبة.
- تدفع دون مقابل.
- تهدف إلى تغطية النفقات.

3-2-3-2: أنواع الضرائب:

تنقسم الضرائب إلى عدة أنواع و التي بدورها تختلف بإختلاف الزاوية التي تنظر إليها نذكر أهمها و المتمثلة في: [2]

أ. **الضرائب المباشرة:** وهي التي تقتطع مباشرة من الدخل أو رأس المال وتحصل هذه الضريبة عندما يتحقق الدخل ونظرا لتعدد مصادر الدخل أصبحت الضريبة ذات أهمية كبيرة فقد يكون المصدر من رأس المال او العمل.

ب. **الضرائب غير المباشرة:** وهي ضرائب لا تقل أهمية عن التي سبقتها وتسمى بضرائب الإنفاق، ونظرا لإخضاع النظم الضريبية الدخل للضرائب فإنه كذلك أخضعت الإنفاق للضريبة.

[1] حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، ط1، الدار الجامعية،الاسكندرية، 2002، ص34.

[2] يونس أحمد بطريق، المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص23.

3-2-4- القروض العامة:

هي مورد من موارد الدولة المالية و أداة لتمويل الإنفاق العام تستوفيه الدولة من الغير وتتعهد برده ويدفع الفائدة عنه وفقا لشروط معينة بحيث يختلف عن الضريبة بإعتبارها تعبر عن مساهمة إجبارية في تغطية نفقات الدولة.

3-2-5- الإصدار النقدي:

وهو أن تقوم الدولة بإصدار كميات جديدة من النقود تحت إشراف الجهات المخولة قانونيا (البنك المركزي) وذلك بما يلائم احتياجات النشاط الإقتصادي[1].

1- فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص117.

خلاصة الفصل

تعد السياسة المالية من إحدى الأدوات السياسية الاقتصادية و المتمثلة في إستخدام الدولة للإيرادات العامة والنفقات العامة لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة و لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، فتختلف السياسة في البلدان المتقدمة و البلدان النامية، ففي الدول المتقدمة تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، أما في الدول النامية فتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و أداة للتأثير في النشاط الاقتصادي.

كما يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات، كونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة في المجتمع.

ولقد اهتم الفكر الكلاسيكي بعملية النمو فمنهم من أرجعه إلى تقسيم العمل لآدم سميث، ومنهم من رده لأرباح الرأسماليين (ريكاردو)، في حين اهتم نموذج هارولد دومار بالإحلال بين رأس المال و العمل و اعتبر أن الإستثمار هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

تحليل العلاقة بين طبيعة السياسة المالية المطبقة والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

تمهيد الفصل

تلعب السياسة المالية دورا محوريا في تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة المرتبطة به، من خلال الآثار الإيجابية للسياسات التنموية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك العرض الكلي وإحداث تغيرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي والاندماج القطاعي الداخلي وتصحيح الاختلالات الهيكلية.

حيث وضعت الجزائر برامج تنموية من شأنها أن تحقق إصلاحا اقتصاديا خاصة على مستوى التشغيل وتحسين أجور العمال، وتحقيق معدلات نمو لا بأس بها وهذا من أجل ضمان الاستقرار الإقتصادي و محاولة الخروج من المشاكل التي كانت تعاني منها الجزائر خلال هذه الفترة و بناءا على ذلك يمكن تقسيم الفصل إلى مبحثين و هما:

المبحث الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001_2016)

المبحث الثاني: العلاقة بين طبيعة السياسة المالية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001_2016)

المبحث الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001_2016)

تولي الجزائر كباقي دول العالم أهمية كبيرة للسياسة المالية من أجل دفع عجلة التنمية و النمو الإقتصادي، و بذلك فهي تركز في سياستها المالية على هدف النمو الإقتصادي حيث انتهجت الجزائر خلال الفترة الممتدة(2001_2016) برامج تنموية التي تعتبر برامج انفاقية بالدرجة الأولى هدفها النهوض بالاقتصاد الوطني و تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة ،حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى أربعة مطالب يتناول الأول السياسة المالية المطبقة خلال فترة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، أما الثاني فيتعلق بالسياسة المالية المطبقة خلال فترة برنامج دعم النمو والثالث نخصصه للسياسة المالية المطبقة في فترة برنامج توطيد النمو ، أما الرابع فهو للسياسة المالية المطبقة خلال الفترة(2015_2016).

المطلب الأول: السياسة المالية المطبقة خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

لقد عمدت الجزائر على بعث النمو منذ سنة 2001 وذلك من خلال إطلاق برنامج مكثف سمي بمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي الذي جاء في الفترة الممتدة من سنة 2001_2004 و قد برزت مؤشرات إيجابية ساعدت في دعم و تطبيق هذا البرنامج و الذي يدعم السياسة المالية بدوره.

1-**تعريف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي:** هو عبارة عن مخصصات مالية أقر في أفريل 2001 من طرف الدولة الجزائرية بغية تحسين الظروف الإقتصادية، حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج حوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7 مليار دولار موزعة على هاته الفترة.[1]

[1]. سفيان دلفوف، السلام عطاطش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة (2001_2004)، جامعة سطيف،11مارس2013، ص58.

2-**أهداف مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي:** كان من وراء إطلاق البرنامج الإنفاقي المكثف المسمى بمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي الأهداف التالية[1] :

- تحسين أداء مستوى النمو الإقتصادي.
- زيادة الإنتاجية.
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- تدعيم البنى التحتية.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

بالإضافة إلى أهداف أخرى تتحقق على المدى المتوسط والطويل لتكوين رأس مال بشري كفء، وتوفير بنية تحتية ملائمة لتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يدعم النمو الإقتصادي و يحافظ على استدامته.

3-مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي: جاء هذا البرنامج برزنامة من المشاريع والمضامين، حيث يمكن تناول مضمون البرنامج من خلال إستعراض مختلف القطاعات المستفيدة من البرنامج،[2]وعليه يمكن تقسيم هذا البرنامج إلى أربعة قطاعات كما هو موضح في الجدول التالي:

[1]. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10،2012 ،جامعة ورقلة،الجزائر، ص 147.

[2]. عثمان علام، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة الى برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004)، أبحاث المؤتمر الدولي: العقود الإقتصادية الجديدة بين المشهورية والثبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 25 – 28 يناير2015، ص 31.

الجدول رقم (2-1): هيكل برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001_2004).

الوحدة: (مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع المطلق	النسبة المئوية
الأشغال الكبرى	100.7	70.2	37.6	2	210.5	٪40
التنمية المحلية و البشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	٪38.8
الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	٪12.4
الإصلاحات الاقتصادية	30	15	0	0	45	٪8.6
المجموع المطلق	205.4	185.9	113.2	20.5	525	٪100
النسبة المئوية	٪39.13	٪35.40	٪21.56	٪3.91	٪100	

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي(C.N.E.S)، تقرير حول الوضعية الإقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني 2001، ص 87.

نلاحظ من خلال الجدول أن الدولة أعطت أهمية خاصة للأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية و التنمية المحلية و البشرية حيث خصصت ما يقارب 210.5 و 204.5 مليار دج على التوالي و بأكبر نسبة من البرنامج 40.1٪ ، و ذلك كون هذا القطاع كان في حالة ركود في فترة الإصلاحات الإقتصادية ، في حين مجال الفلاحة و الصيد البحري فلم يحظ إلا بنسبة12.4٪ ، و الباقي من البرنامج 8.6 ٪ خصص لدعم الإصلاحات الإقتصادية حيث وجه لتمويل الإجراءات و السياسات المرافقة لهذا البرنامج، و الملاحظ أن أكبر من 75 ٪ من البرنامج كانت مقررة في السنة الأولى و الثانية و هذا ما يأكد حرص الدولة على تنفيذ البرنامج في أقصر مدة ممكنة .

ومن أهم نتائج البرنامج تحقيق معدل نمو إقتصادي قدره 3.8 ٪ في المتوسط، كما لوحظ تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29 ٪في بداية الفترة إلى أقل من 25 ٪ عند نهاية الفترة و

تم إنجاز العديد من المشاريع القاعدية و السكنات و المدارس و المستشفيات و تقلص المديونية من 1059 ٪ مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003 [1].

الشكل رقم (2-1):المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001_2004).

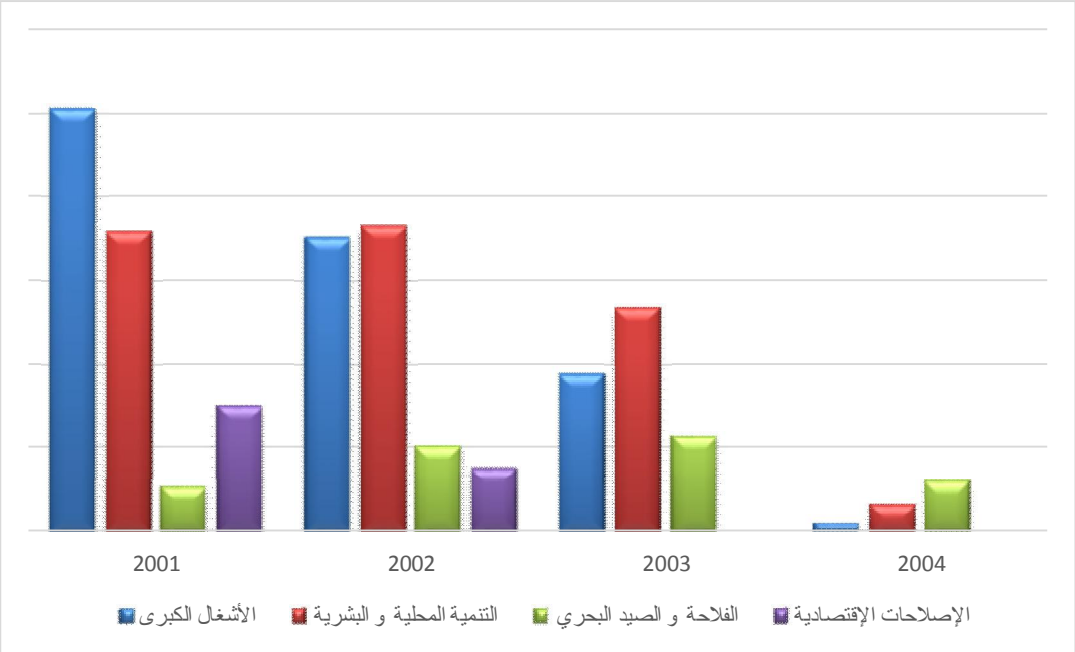

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات الجدول رقم (1).

4_تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001_2004).

يتجلى دور السياسة المالية في تحقيق أهدافها بشكل عام، من خلال النفقات، والجدول التالي يوضح ذلك.

[1] . نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000_2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013،جامعة الشلف، الجزائر، ص 46.

الجدول رقم (2_2): تطور الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001_2004). **الوحدة :** (مليار دج)

السنوات / البيان	2001	2002	2003	2004
مجموع الإيرادات العامة	1403.84	1500.25	1451.45	1528.00
مجموع النفقات العامة	1507.90	1765.49	1929.40	1920.00

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات15/03/2018 www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول تطور الإيرادات بنسبة 0.06 ٪ خلال السنتين الأوليتين مقارنة بنسبة 2003 حيث انخفضت إلى0.03 ٪ لتعاود الإرتفاع سنة 2004 إلى 0.05 ٪ مما أدى إلى زيادة النفقات العامة بـ 0.17 ٪ خاصة السنتين الأخيرتين.

من خلال ما ذكرناه سابقا فإن السياسة المالية المتبعة خلال هاته الفترة هي سياسة مالية توسعية، ساهمت في تحسين الظروف والمتغيرات الإقتصادية من خلال زيادة نفقاتها و توجيهها نحو تحسين الظروف الإقتصادية، ما يعني أن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ساهم في زيادة الإنفاق و منه تحسين الأداء للسياسة المالية.

المطلب الثاني: السياسة المالية المطبقة خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

رأت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (2001_2004) أن النمو الإقتصادي شهد تحسن في العموم بسبب المبادرة التي إنتهجتها من خلال مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، فعمدت على مواصلة هذا المشروع من خلال إطلاق البرنامج التكميلي للبرنامج السابق خلال الفترة (2005_2009) الذي يعتبر مكمل لسياسة الإنعاش الإقتصادي.

1-**تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو:** هو مشروع إقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتائج الوضعية الحسنة للجزائر بعد الإرتفاع المذهل للاقتصاد الوطني بعد الإرتفاع الذي سجله سعر النفط و التحسن

الملحوظ للسياسة المالية، و قد جاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة بين (2005 _2009) حيث خصص له غلاف مالي قدره 8750 مليار دج ما يعادل 114 مليار دولار[1] .

2-**أهداف مخطط البرنامج التكميلي لدعم النمو:** جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي تعتبر مكملة للبرنامج السابق و يمكن تلخيص مجملها فيما يلي:[2]

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- دعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمات العامة و عصرنتها.

3-مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو: لقد خصص لهذا البرنامج مبلغ ضخم لإعادة إنعاش الاقتصاد خلال الفترة (2005_2009)، و قد تضمن عدة محاور رئيسية هامة و الجدول التالي يوضح أهم القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج.

[1]. محمد بوهزة، صباح براج، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات الاقتصاد الجزائري للفترة (2001_2009)، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001_2014)، جامعة سطيف1 ،11-12 مارس، 2013، ص 5.

[2]. كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001_2003) مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7،جوان 2010، الجزائر، ص 204.

الجدول رقم (2_3): القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

الوحدة: (مليار دج)

القطاعات	المبلغ(مليار) دج	النسبة(٪)
برنامج تحسين ظروف المعيشة السكان	1908.5	٪45.41
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	٪ 40.52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	٪ 8.02
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	٪ 4.85
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال	50	٪ 1.19
المجموع	4202.7	٪ 100

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو.

نلاحظ من خلال الجدول بأن 45.41 ٪ من مجموع البرنامج خصصت لتحسين ظروف معيشة السكان، كما مثل برنامج تطوير المنشآت الأساسية حصة معتبرة مثلث حوالي 40.52 ٪ من البرنامج الكلي، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فلم يخصص لها سوى 8 ٪ من قيمة البرنامج الإجمالي أما برنامج تطوير الخدمة العمومية فلم يخصص لها سوى مبلغ صغير و ذلك قصد تطوير الخدمات العمومية في مختلف القطاعات ، و كنتيجة نلاحظ أن البرنامج ركز على مجالين هما تحسين الظروف المعيشية للسكان و بالتالي الاهتمام برأس مال بشري و كذا تطوير المنشآت الأساسية و هو لا يختلف كثيرا عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

الشكل رقم (2-2): النسب المئوية لكل قطاع حسب برنامج دعم النمو(2005_2009).

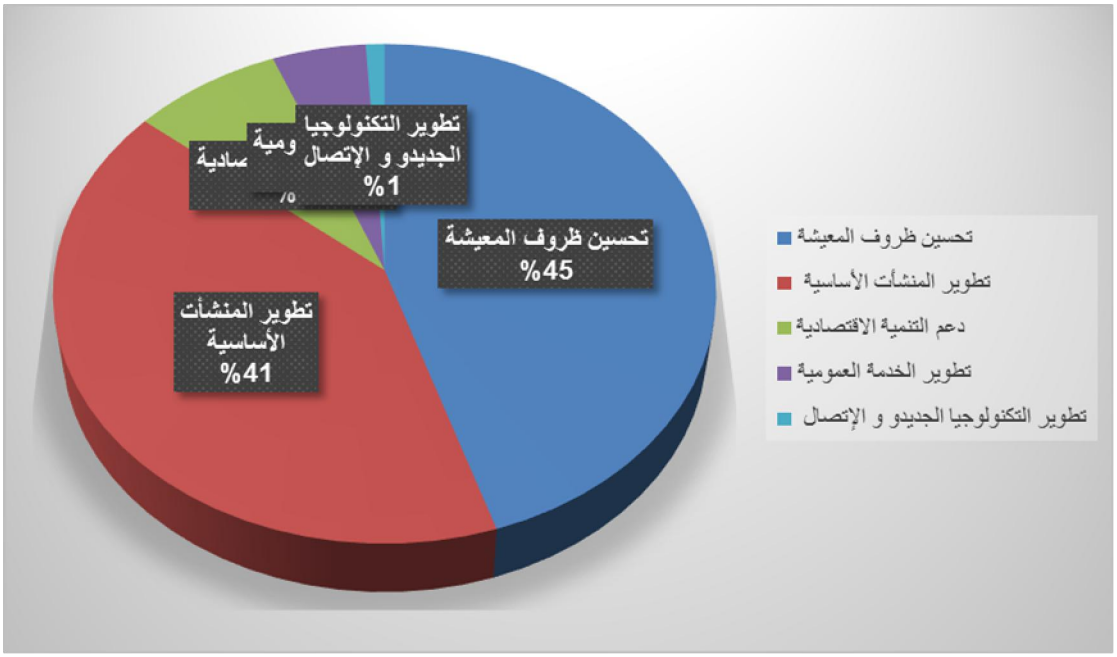

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (2_3).

4- تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005_2009):

تهدف السياسة المالية إلى تحسين الإيرادات والنفقات العامة وتطويرها و ذلك بغية تحسين الأوضاع الاقتصادية و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2_4): تطور الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005 _2009). **الوحدة :** (مليار دج)

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
مجموع الإيرادات العامة	1629.70	1683.43	1831.28	2763.28	3178.70
مجموع النفقات العامة	2302.90	3555.30	3946.60	4882.10	5474.50

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ص 239-240.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك تذبذب في تطور الإيرادات فقد بلغت نسبة الايرادات بين سنتي 2005_2006 نسبة 0.03 ٪ لترتفع سنة 2007 إلى 0.08 ٪ لتعاود الانخفاض في السنتين الأخيرتين بنسبة 0.01 ٪ و هذا مقارنة بالنفقات العامة التي شهدت ارتفاعا كبيرا خاصة خلال السنة الأخيرة 2009، فنلاحظ أنها بلغت بنسبة 0.12 ٪ و كذلك سنة 2008 بنسبة 0.23 ٪ مقارنة ب 2007 التي بلغت 0.11 ٪.

ومن هنا فإن السياسة المالية قد ساهمت في تعديل الظروف السائدة في الجزائر من خلال سياستها التوسعية خلال هاته الفترة، وهذا ما يبين لنا القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر في التأثير على المتغيرات الاقتصادية و بالتالي التقليص من المشاكل الاقتصادية.

المطلب الثالث: السياسة المالية المطبقة خلال فترة برنامج توطيد النمو (2014_2010)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي أطلقت قبل 10 سنوات حيث جاء هذا البرنامج لإستكمال مسار التنمية التي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ سنة 2001 عن

طريق السياسة المالية وتدارك التأخر في إنجاز بعض المشاريع المندرجة ضمن المخطط الخماسي (2005_2009) والسعي وراء إحداث حركة تنموية بين مختلف مناطق البلاد.

1-**التعريف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي:** برنامج توطيد النمو يعرف بالبرنامج الخماسي الثاني الذي رصدت له الدولة الجزائرية غلافا ماليا قدره 11.534 مليار دج ليصبح الغلاف الإجمالي لبرامج الفترة (2001_2014) يقدر بمبلغ 21.214 مليار دج أي 286 مليار دولار.[1]

2-أهداف برنامج توطيد النمو (2010_2014):

لقد سعت الدولة من خلال هذا البرنامج لتحقيق أهداف عديدة ومن أهم هذه الأهداف نذكر ما يلي[2]:

- القضاء على البطالة من خلال 3 ملايين منصب عمل.
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الصناعية.
- تطوير إقتصاد المعرفة.
- تنمية الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي.
- تثمين القدرات السياحية والصناعية التقليدية.

3-مضمون برنامج توطيد النمو (2010 _2014):

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين (2010_2014) من النفقات 42121 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين إثنين هما استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها وإطلاق مشاريع جديدة، والجدول التالي يبين أهم قطاعات البرنامج.

---

[1]. صالح مفتاح، فاطمة رحال، دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية (2001_2014) في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001_2014)،11_12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، ص 25.

[2]. عمار عماري، وليد محمادي، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001_2014)، جامعة سطيف1 ،11-12 مارس ،2013 ، ص 70 .

الجدول رقم(2_5): توزيع قطاعات البرنامج الخماسي للتنمية(2010_2014).

الوحدة: (مليار دج)

القطاع	حجم الإعتمادات(مبالغ)	النسب (٪)
التنمية البشرية	10122	٪ 49.59
تطوير البنية التحتية	6448	٪31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	٪8.16
التنمية الاقتصادية	1566	٪7.76
الحد من البطالة	360	٪1.76
البحث العلمي	250	٪1.22
المجموع	20412	٪100

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من معطيات مجلس الوزراء المنعقد يوم الإثنين 24 ماي 2010.

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن السياسة المالية قد أولت أهمية كبيرة للتنمية البشرية حيث خصص لها تقريبا نصف قيمة البرنامج، و ذلك استكمالا لما حققته في مجال التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية و إحداث نمو إقتصادي مستديم كما أعطى هذا البرنامج أهمية حيث قدرت نسبة الاعتمادات بـ 31.59 ٪ و هذا لتحسين البنية التحتية ، أما بقية المجالات فقد خصصت لها مبالغ متفاوتة و لكنها ضئيلة مقارنة بمخصصات التنمية البشرية و المنشآت الأساسية اللذين مثلا في مجموعها أكثر من 80 ٪ من حجم البرنامج .

الشكل رقم (2-3): النسب المئوية لكل قطاع حسب برنامج التنمية الخماسي (2010_2014).

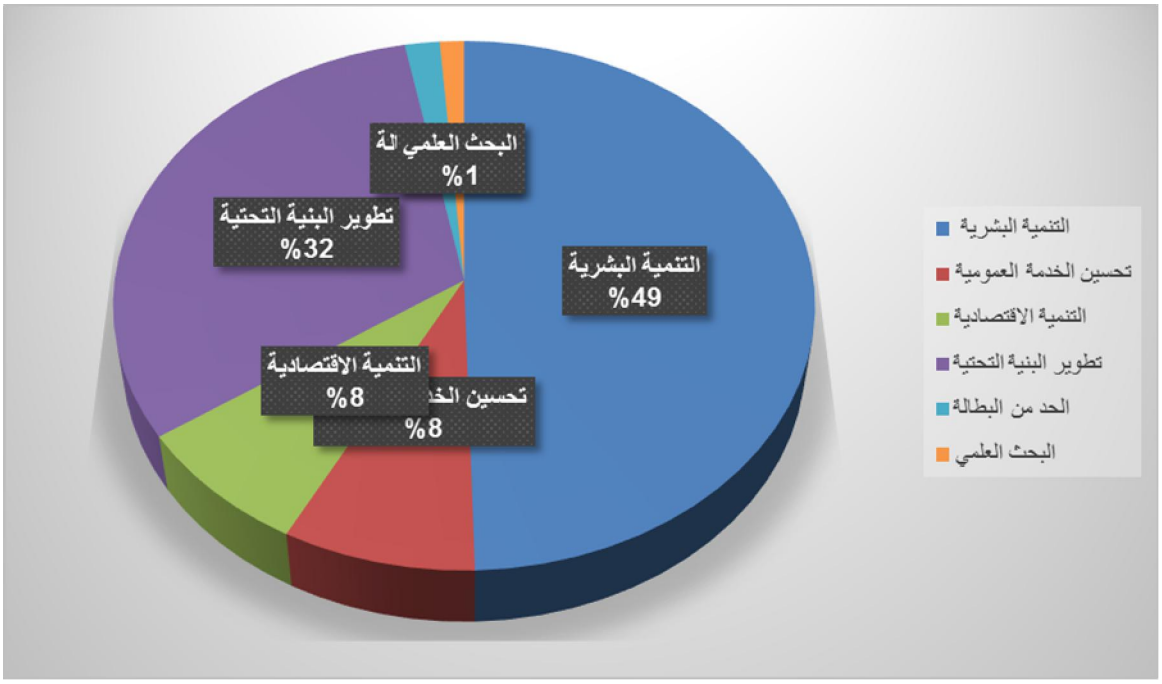

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات جدول رقم (2_5).

4-تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2014):

لقد عرفت الإيرادات العامة و النفقات خلال الفترة المدروسة تذبذبا بنسب مختلفة و الجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (2_6):تطور الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2010_2014). **الوحدة:**(مليار دج)

السنوات / البيـــــان	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الإيرادات العامة	2923.40	3198.40	3469.08	3820.00	4218.18
مجموع النفقات العامة	6468.70	8272.40	7745.50	6879.80	7656.10

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014، للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ص 156.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب في النتائج، فالنسبة للإيرادات فقد بلغت نسبة 0.08 ٪ سنة 2011 ثم ارتفعت في السنتين الأخيرتين إلى 0.10 ٪ مقارنة بالنفقات العامة التي شهدت ارتفاع خاصة سنة 2014 لتبلغ نسبة 0.11 ٪.

ومن هنا نلاحظ أن زيادة الإنفاق الملحوظ قد ساهم كثيرا في الاقتصاد و زيادة معدلات النمو و ذلك من خلال السياسة المتبعة في هاته الفترة التي تعتبر سياسة مالية توسعية نظرا لتوسع النشاط الاقتصادي.

المطلب الرابع: السياسة المالية المطبقة خلال الفترة (2015_2016)

تعتبر السياسة المالية أحد الأساليب أو البرامج التي تتبعها الحكومة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على الاستقرار العام وتنميته و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة و ذلك بواسطة استخدام الإيرادات العامة و النفقات العامة و الدين العام.

فعلى الرغم من الرفاهية الاقتصادية التي تم تحقيقها من خلال اقتصاديات السوق المتبعة لدى أغلبية اقتصاديات العالم إلا أن فترات النمو الاقتصادي دائما ما تتبعها فترات كساد، وبذلك فإن تدخل السلطة في النشاط الاقتصادي والتأثير على المتغيرات الاقتصادية أصبح أمر ضروري في الوقت الحالي، و بذلك تصبح السياسة المالية الأداة الفعالة لتشجيع الاستثمارات و المجالات الحيوية أيضا.

وفي هذا الإطار فإن السياسة المالية في الجزائر مرت بفترات متباينة تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في كل فترة من جهة، ومن جهة أخرى يرتبط عدم الاستقرار في السياسة المالية في الجزائر بالطابع الريعي لاقتصادها لأنه يعتمد بشكل كلي على إيرادات قطاع المحروقات، و لذلك اعتمدت الجزائر على البرامج السابقة لتحفيز أسعار البترول.

وحاليا تعمل على تطبيق البرنامج الخماسي الذي يمتد إلى غاية 2019، حيث عرفت الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة تجاوزات، و الجدول التالي يبين تطور الإيرادات و النفقات خلال هذه الفترة.[1]

جدول رقم (2_7): تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2014_2016).

الوحدة: (مليار دج)

السنوات / البيان	2014	2015	2016
مجموع الإيرادات العامة	4218.18	4952.70	4747.43
مجموع النفقات العامة	7656.10	8753.52	7984.80

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تزايد من سنة لأخرى بالنسبة لإيرادات الميزانية ، فقد كانت سنة 2014 تقدر بـ 4218.18 مليار دج أي ما يعادل 17.41 ٪ ، مقارنة بسنتي 2015_2016 اللتان بلغتا على التوالي 4952.70، 4747.4 مليار دج ما يعادل 4.14 ٪ .

[1]. عبد القادر روشو، راتول محمد، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري ، مجلة الاستراتيجية و التنمية، العدد 12، 20 جانفي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ،ص162 .

و لقد اعتمدت الإيرادات العامة للدولة على الجباية البترولية التي تجاوزت نسبتها 50 ٪ في معظم سنوات الدراسة، بحيث شهدت تراجع خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حيث بلغ 370.7 مليار دج.

أما بالنسبة للإيرادات الضريبية فقد عرفت تراجع بنسبة 1.7 ٪ لتصل إلى حوالي 159.9 مليار دولار سنة 2016 مقابل 162.8 مليار دولار سنة 2015، حيث ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 64 ٪ لتصل إلى 90 مليار دولار سنة 2016 مقارنة بـ 54.9 مليار دولار سنة 2015.

و نلاحظ كذلك من خلال الجدول أن النفقات العامة تميزت بوتيرة نمو سريعة إبتداءا من سنة 2015، و هذا رغم بوادر أزمة في أسعار البترول بدءا من السداسي الثاني 2014 بما يعادل 14.33 ٪ ،أما فيما يخص نفقات سنة 2016 و التي قدرت بـ 7984.80 مليار دج فقد عرفت تراجعا بما يعادل 8.78 ٪ .

الشكل رقم (2-4): تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2001_2016).

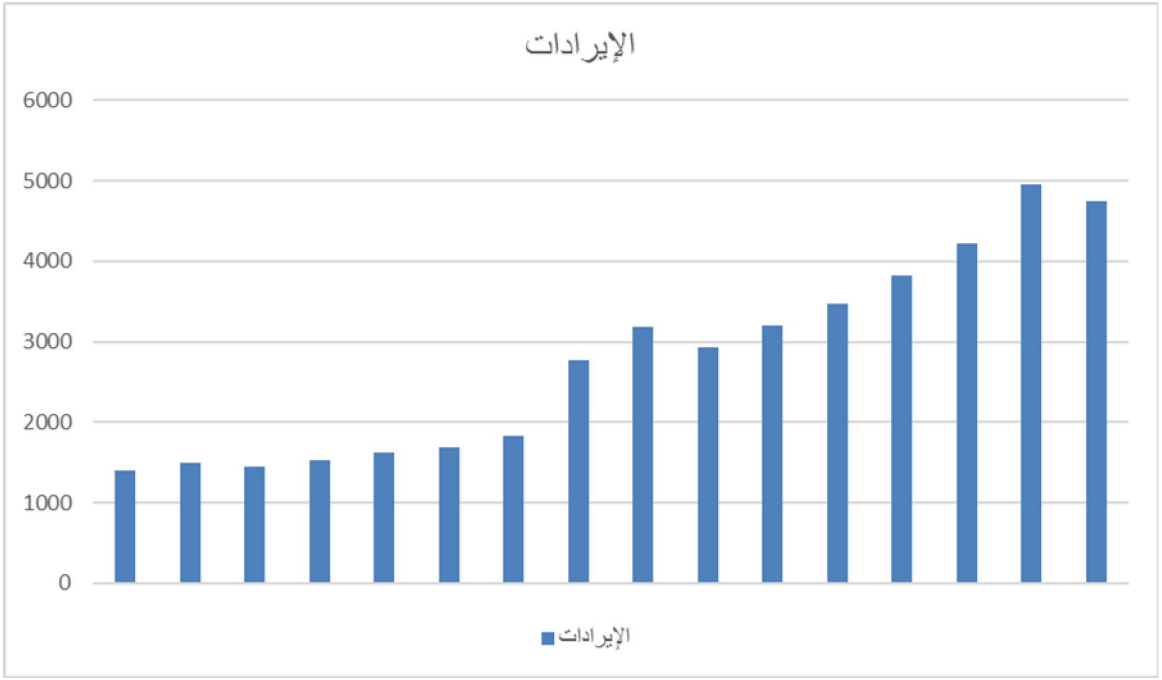

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجداول(2_4_6_7).

الشكل رقم (2-5): تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2001-2016).

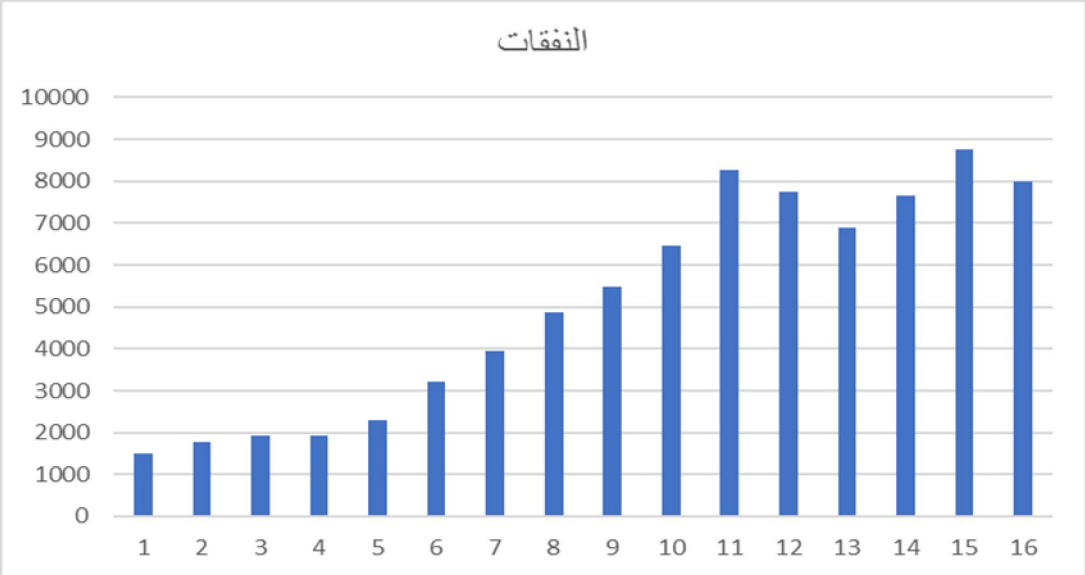

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول (2_4_6_7).

من خلال الشكلين (4_5) نلاحظ أن هناك تزايد للإيرادات العامة لكن هذه الزيادة لا تتناسب مع الزيادة في النفقات العامة مما يجعل العجز الموازني يزداد من سنة إلى سنة أخرى، وارتفاع الإيرادات يعتبر انعكاس مباشرا على ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

- **تحليل تطور الرصيد الموازني للفترة 2001 _ 2016**

يعتبر القانون 17/84 القانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر، حيث عرفها في مادته السادسة على أنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية المعمول بها.

كما هي وثيقة تشريعية سنويا تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية.

ولمعرفة تطور الميزانية العامة للدولة في الجزائر نورد الجدول التالي:

جدول رقم (2_8): تطور الرصيد الموازني للفترة 2001_2016.

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	الرصيد الموازني	الرصيد من ن م خ ٪
2001	104.06 _	02 _
2002	265.24 _	05_
2003	477.95 _	09 _
2004	392.00 _	06 _
2005	673.2 _	08 _
2006	1871.87 _	21 _
2007	2115.32 _	22 _
2008	2118.82 _	19 _
2009	2295.8 _	22 _
2010	3545.3 _	29 _
2011	5074.0 _	35 _
2012	4276.42 _	26 _
2013	3059.8 _	18 _
2014	3437.92 _	18 _
2015	3800.82 _	20 _
2016	3237.37 _	17 _

المصدر: قوانين المالية للسنوات المعنية _ تقارير البنك الجزائري _

من خلال المعطيات أعلاه يتضح العجز المتزايد للميزانية العامة (الرصيد السالب) و هذا نتيجة التزايد المستمر للنفقات العامة من جهة و عدم مواكبة الإيرادات العامة لهذا التزايد من جهة أخرى، كما هو معلوم أن هذا العجز كان يمول عن طريق صندوق ضبط الإيرادات، هذا

الأخير أصبح يعرف تآكلا مستمرا مما يجعل إشكالية تمويل العجز الموازني تطرح من جديد ، و لعل التصريح الأخير للوزير الأول في (2016.03.02) و الذي مفاده ان الخزينة العمومية ستحصل على تسبيقات من البنك المركزي وفق الآليات القانونية المعمول بها تصب في هذا الاتجاه لكن قد تكون بصدد وضع تضخمي جديد .

ومن هنا يتضح لنا أن السياسة المتبعة من طرف الدولة خلال الفترة 2014_2016 هي سياسة مالية انكماشية نظرا للعجز الموازني.

المبحث الثاني: العلاقة بين طبيعة السياسة المالية المطبقة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2016)

نجد عودة ارتفاع أسعار المحروقات إبتداءا من الثلاثي الأخير قد أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة التي تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية ذات طابع جزئي، تهدف إلى تنشيط الطابع الكلي من خلال تحفيز و تسريع وتيرة النمو الاقتصادي ، حيث أن انعكاس أي سياسة اقتصادية يعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها، من خلال تحديد مدى نجاحها في رفع معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: انعكاس السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2004)

تهدف كل دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، ويعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأكثر أهمية و التي تسعى السياسة المالية لتحقيقه و ذلك من خلال تنفيذ البرامج التنموية للرفع من الطاقات الإنتاجية في جل المجالات الاقتصادية بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يمثل أهم مؤشر لقياس و متابعة النشاط الاقتصادي[1].

السياسة المالية كغيرها من السياسات الأخرى تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال رفع الانفاق الحكومي الاستثماري الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي ثم زيادة العرض الكلي و بالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي[2].

وقد حاولت الدولة من خلال السياسة المالية الوصول إلى معدلات نمو مقبولة و ذلك بإتباع برامج تنموية ساهمت في تحسين الظروف الاقتصادية، حيث نجد أن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي قد ساهم خلال الفترة (2001-2004) في رفع معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2004).

الوحدة:(%)

المؤشرات / السنوات	2010	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيق	2.6	4.7	6.9	5.2
معدل نمو الناتج الحقيقي في قطاع المحروقات	1.6	3.7	8.8	3.3
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج قطاع المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie. http : //www.bank.of. Algeria.dz /rapport-htm 08/03/2018.

نلاحظ من الجدول أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة (2001-2004) حيث وصل إلى 6.2 % وذلك راجع للارتفاع الملحوظ لقطاع المحروقات و هذا ما يبين حجم الازدهار الاقتصادي الذي تولد عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، أي أن السياسة المتبعة خلال هذه الفترة كانت فعالة، وحتى يكون التحليل كافي لابد من التعرف على مختلف القطاعات المساهمة في هذا النمو الاقتصادي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(2-10): تطور معدلات النمو الحقيقية القطاعية للفترة (2001-2004).

الوحدة: (%)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	متوسط الفترة
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3	3.55

الفلاحة	13.2	−1.3	19.7	3.1	8.67
المناجم	−2.8	6.1	0.6	−1.0	0.72
الطاقة و المياه	5.0	4.3	6.6	5.8	5.42
صناعات مصنعة	−1.0	−1.0	3.5	−1.3	0.05
صناعات القطاع الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5	3.75
بناء وأشغال عمومية	2.8	8.2	5.5	8.0	6.12
خدمات خارج الإدارة العامة	3.8	5,3	4.2	7.7	5.25
خدمات الإدارة العامة	2.0	3.0	4.5	4,0	3.37
حقوق و ضرائب على الواردات	4.8	16.7	2.3	10.2	8.5

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie. http : //www. Bank. of. Algeria. dz /rapport-htm 08/03/2018.

نلاحظ من خلال الجدول ، بأن معدلات النمو القطاعية كانت متباينة من قطاع لأخر ومن سنة لأخرى، إلا أنه كمتوسط للفترة نلاحظ بأن نمو القطاع الفلاحي كان هو الأكبر بمتوسط(8.67%)، بينما كان متذبذب من سنة لأخرى، حيث كان سالبا في سنة(2002) ليصبح موجبا بمعدل كبير(19.7 %) سنة (2003)، وهذا ما يدل على أن القطاع الفلاحي في الجزائر يخضع للظروف المناخية أكثر من خضوعه للسياسة الفلاحية المتبعة من طرف الدولة، ثم يأتي حقوق وضرائب على الواردات بمعدل(8.5 %) دليل على ارتفاع حجم الواردات في الجزائر وهذا ما يدل على أن جزء معتبر من مبالغ البرنامج وجهت للاستيراد ليأتي بعده قطاع البناء والأشغال العمومية .

الشكل رقم(2-6): تطور معدل النمو الاقتصادي (2001-2004).

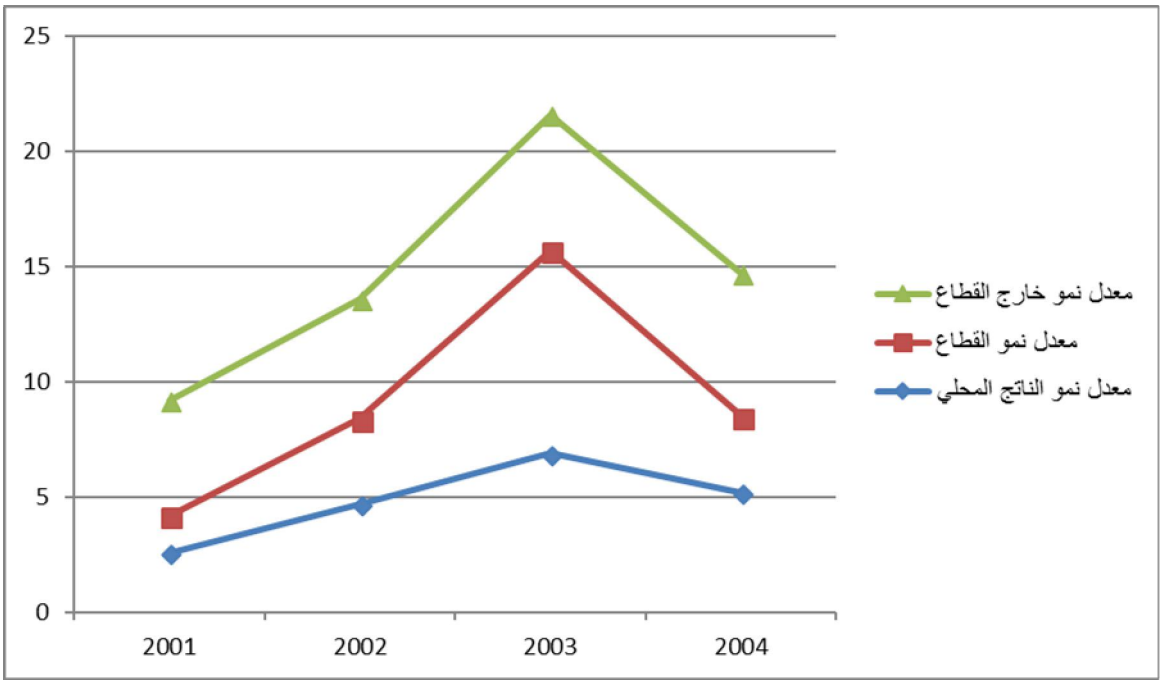

المصدر :من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات الجدول رقم (2-8).

المطلب الثاني: انعكاسات السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)

حاولت الدولة جاهدة إلى النهوض بالاقتصاد الجزائري وذلك من خلال إتباعها لسياسة مالية توسيعية وباستكمال ما تم بدأه من إصلاحات ، حيث تم دعم الأداء الاقتصادي والمالي للجزائر عن طريق برنامج دعم النمو الاقتصادي ما أدى إلى تحسين الأوضاع المالية والسيولة المصرفية ، ولمعرفة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي نقوم بدراسة تطورات معدل النمو الاقتصادي طيلة هاته الفترة .

شهدت معدلات النمو الاقتصادي انخفاضات متتالية طوال فترة (2005-2003) وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدل النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز .

ويعود هذا التراجع لسببين، يتعلق الأول بالأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 ، أما السبب الثاني فيتعلق بانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج[1]، في حين أن المعدلات شهدت تحسنا ملحوظا وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-11): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي للفترة (2005-2009).

الوحدة: (%)

[1] أحمد ضيف، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989- 2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014- 2015، ص.254

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	5.1	2.0	3.0	2.4	1.4
معدل نمو الناتج الحقيقي في قطاع المحروقات	5.8	−2.5	−0.9	−2.3	−7.8
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	5.2

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie. http : //www. Bank. of. Algeria. dz /rapport−htm 08/03/2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن الدولة قد انتهجت سياسة مالية إلا أنها لم تكن فعالة كفاية حيث أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهد تراجع حاد سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 وذلك راجع إلى الانخفاض في معدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض ب 8.3 % سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 وهذا نتيجة المعدلات السالبة في قطاع المحروقات وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية الاقتصادية النفطية.

الشكل رقم (2−7): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2005−2009).

الوحدة: (%)

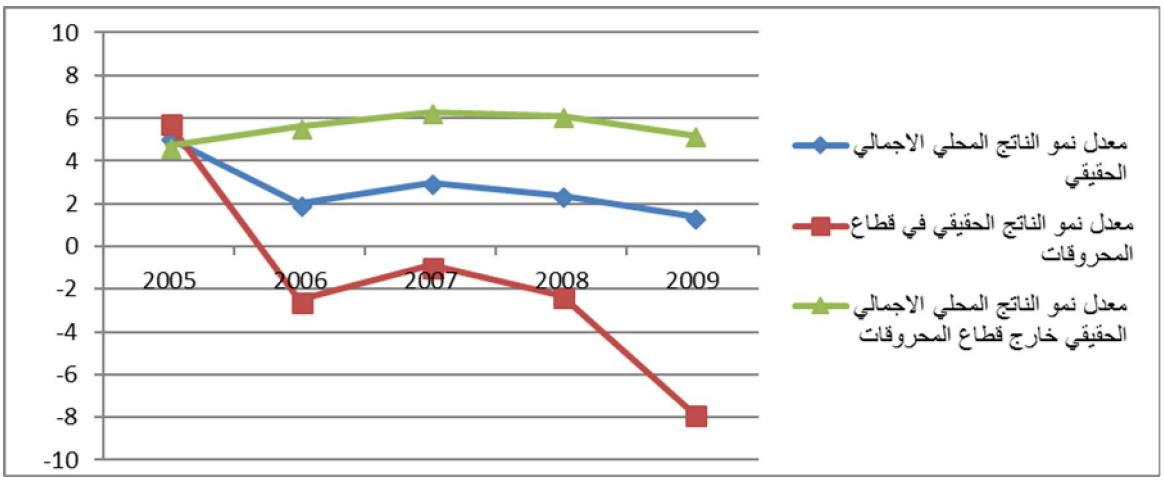

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات الجدول رقم (2-11).

إن معدلات النمو المعتبرة المسجلة خارج قطاع المحروقات تقودنا إلى طرح السؤال التالي:

هل هناك تحسن حقيقي في مختلف القطاعات (خارج المحروقات) أو هذا النمو ظرفي ناتج عن سياسات الدعم فقط؟ وللإجابة على هذا التساؤل نستعين بالجدول التالي :

الجدول رقم (2 ــ12): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي لبعض القطاعات الرئيسية الفترة (2005 ــ 2009).

الوحدة: (%)

السنوات / القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة
المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-7.8	-1.54
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	-5.3	21.4	5.58
المناجم	12.9	15.1	8.0	9.8	3.4	9.84
الطاقة والمياه	9.5	3.4	6.0	7.9	7.2	6.8
صناعات مصنعة	-4.5	-2.2	-3.9	1.9	1.6	-1.42

قطاع عام						
صناعات القطاع الخاص	1.7	2.1	3.2	/	/	2.33
البناء والأشغال عمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	8.2	7.06
خدمات خارج الإدارة العامة	6.0	6.5	6.8	7.8	8.2	7.06
خدمات الإدارة العامة	3.0	3.1	6.5	8.4	5.5	5.3
حقوق وضرائب على الواردات	5.9	2.7	5.5	7.7	7.0	5.76

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie. http : //www. Bank. of. Algeria. dz /rapport-htm 08/03/2018.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ، بأن قطاع المحروقات حقق معدلات نمو حقيقية سالبة خلال الفترة (2006 – 2009)،أما معدلات النمو الناتج خارج قطاع المحروقات كانت مقبولة خلال هاته الفترة أما القطاعات الإنتاجية، فنجد أن قطاع الفلاحة إنتاجه غير مستقر ومستديم، وهذا يدل على أن سياسات الدعم المقدمة من طرف الدولة لم يكن لها تأثير كبير على القطاع الفلاحي، أما القطاع الصناعي فلا يزال كذلك ضعيف مقارنة بمعدل النمو الإجمالي .

كنتيجة من هذا التحليل يمكن القول بان السياسة المالية من (2005-2009) كانت لها آثار ايجابية في دعم النمو وهذا الأثر مس القطاعات التابعة للدولة والتي نموها مرهون بمدى حجم النفقات عليها، وهذا ما يجعل معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وغير مستديم .

الشكل رقم (2-8): تطور معدلات النمو القطاعية (2005- 2009).

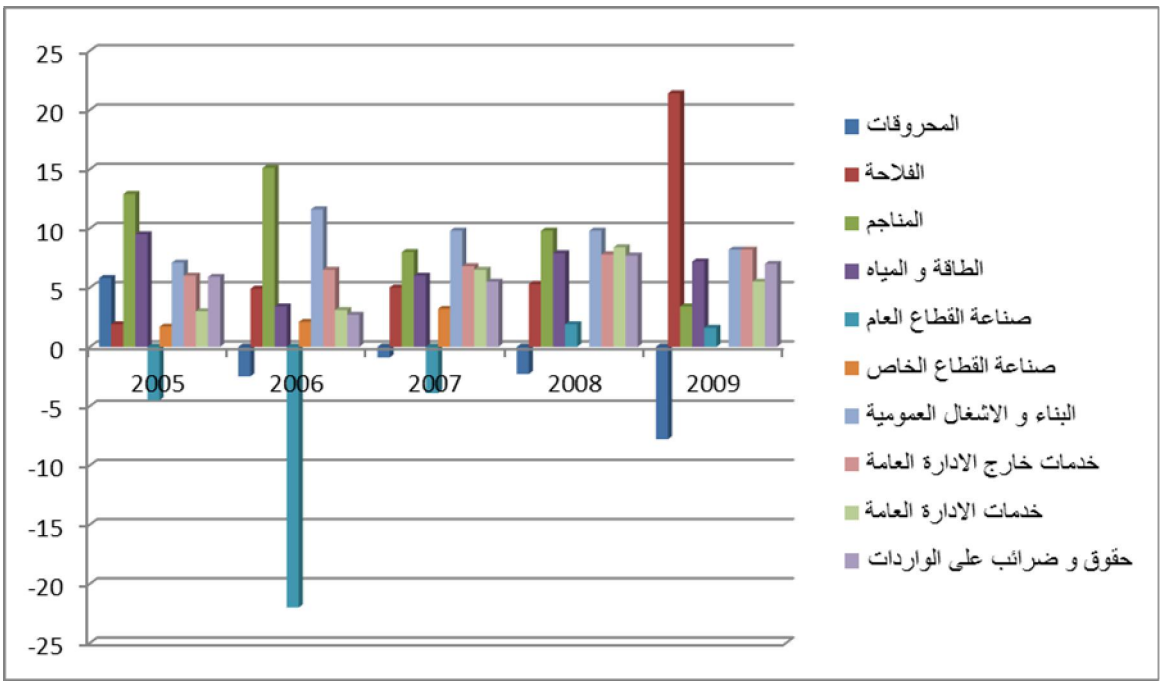

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات الجدول رقم (2-12).

المطلب الثالث: انعكاسات السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014)

تعتبر فترة (2010 -2014) فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية ل 2008 والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري من خلال سوق النفط الدولية، إذ تراجعت الأسعار فيها نتيجة تقلص الطلب العالمي على الطاقة، وهو ما أثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة المعنية، مما أدى بالجزائر إلى إتباع سياسة مالية توسعية لاستدراك هذا التراجع .

لقد باشرت الحكومة الجزائرية بإتباع سياسة مالية توسعية وذلك كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي وتحسين ظروف المعيشة فقد خصصت ما قيمته 286 مليار دولار، فقد شهدت معدلات النمو خلال (2010 -2014) نسبة لا تتعدى (4%) وهو نمو ضعيف لا يتناسب ومتطلبات الفترة، فالنمو الاقتصادي على العموم خلال فترة التسعينات وخلال فترة الألفين لا يختلف كثيرا وهذا ما يدل على عدم استجابة العرض الكلي للطلب نتيجة الإنفاق الحكومي.

ولتقييم مدى فعالية السياسة المالية المتبعة وتتبع أثارها لابد من تحليل معدلات النمو الاقتصادي المحققة وأبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في أدائه والتعرض لبعض المؤشرات الاقتصادية[1]، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (2-13): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي للجزائر للفترة (2010-2014).

الوحدة(%)

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
معدل نمو الناتج الحقيقي في قطاع المحروقات	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5	-0.6
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطاع المحروقات	6.3	6.2	7.2	7.1	5.6

Source: Rapport annuel de la Bauque d'Algérie /http //www. Bank. of. algeria.dz /html/rapport.htm 08/03/2018

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الفترة 2014/2010 قد عرفت تحسننا نسبيا، حيث أن معدل نمو الناتج الحقيقي في قطاع المحروقات كان سالبا خلال مدة خمس سنوات والذي اثر سلبا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسطه خلال هاته الفترة ما يقدر ب 3.3%، أما قطاع المحروقات فقد بلغ متوسط نموه 3% ، إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيف وغير مستدام بالنظر إلى المساهمة الكبيرة وهيمنة هذا القطاع على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الأخرى .

[1] محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاع العام و الخاص في رفع العوائق و الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفقا للنظام البناء و التشغيل ونقل الملكية، حالة بعض اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، ص298.

الشكل رقم (2-9): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2010-2014)

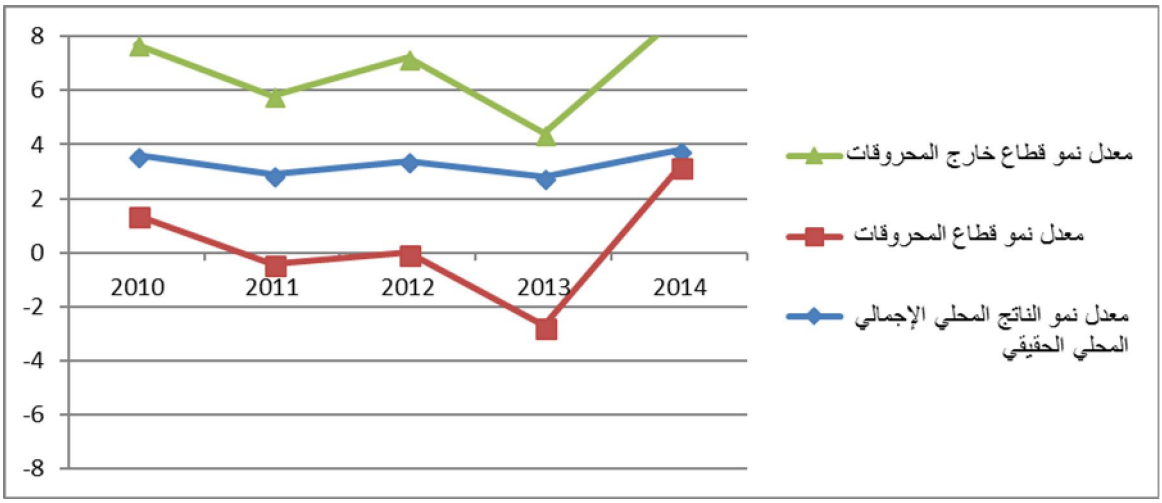

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (2-13).

الجدول رقم (14/2): تطور معدلات النمو الحقيقية القطاعية للفترة (2010 -2014).

الوحدة: (%)

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	- 2,2	- 3.3	- 3.4	- 5.5	- 0.6
خارج الفلاحة	3.5	2.0	3.0	2.2	3.9
الصناعات خارج المحروقات	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
البناء والأشغال العمومية	8.9	5.2	8.2	6.6	6.8
الخدمات خارج الإدارة العامة	7.3	7.1	6.4	7.8	8.0
خدمات الإدارة العامة	5.7	5.4	4.2	4	4.4
الزراعـة	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5

المصدر :المرجع السابق .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نمو قطاع المحروقات له تأثير واضح على معدل النمو العام الذي عرف انخفاضا وتراجعا بسبب تراجع أسعار النفط ليعرف تحسنا سنة 2014، وفي المقابل يبقى قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات يشكلان اكبر مساهمة بهدف تزايد حجم إنفاق الدولة الذي كان سبب وراء تحسن معدلات نمو القطاعين، في حين نلاحظ سيطرة قطاع المحروقات دون منازع بنسبة تتراوح بين (27%) إلى (35%) من PIB بالرغم من التراجع الذي عرفه هذا القطاع بنسبة تقارب (5%) فقط وهي نسبة بعيدة عن الأهداف المسطرة ناهيك عن قطاع الفلاحة الذي لا يزال يعرف تذبذب وتبقى مساهمته ضئيلة تتراوح بين (8%) إلى (10%) من PIB فإنتاجه غير مستقر ، ولا يزال يخضع للظروف المناخية.

الشكل رقم (2-10): معدلات النمو القطاعية (2010-2014).

الوحدة : (%)

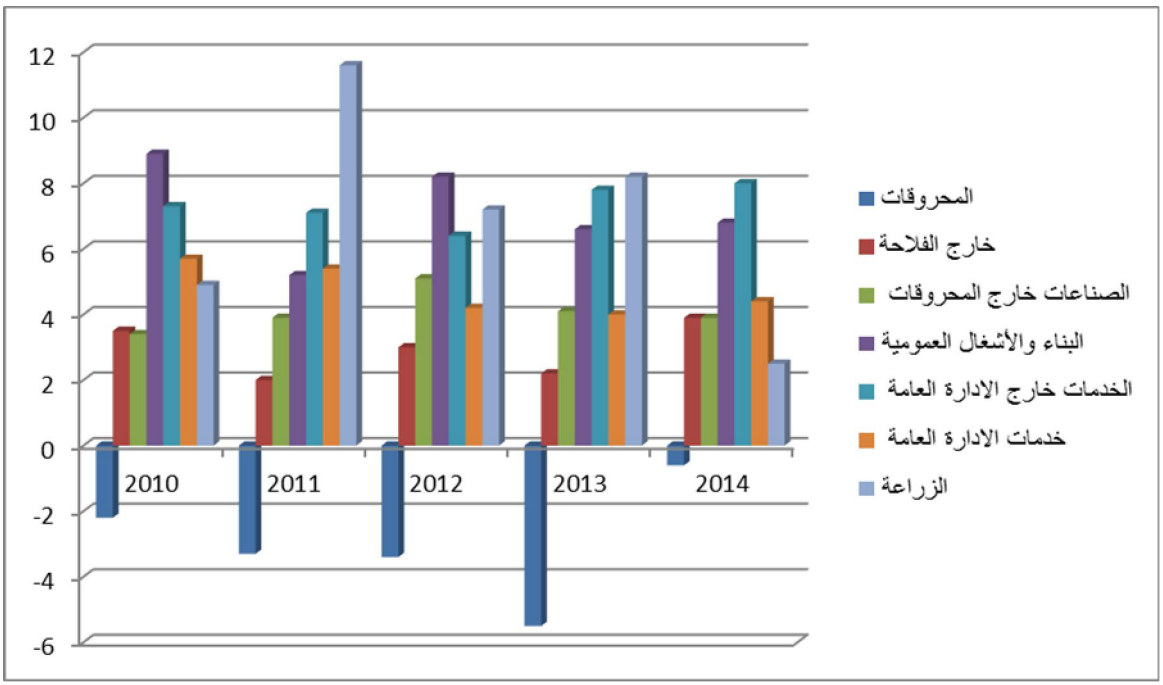

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (2-14).

المطلب الرابع: انعكاس السياسة المالية على النمو الاقتصادي من خلال الفترة (2015-2016)

لقد طبقت السلطات الجزائرية برامج تنموية طيلة الفترة (2001-2014) بالإضافة إلى البرنامج الخماسي (2015-2019) الذي يتم تطبيقه حاليا، والتي كانت في مجملها تهدف إلى إعطاء الاقتصاد الجزائري دفعة قوية، وكانت هذه الأخيرة كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات حسب تقارير ودراسات أهل الاختصاص فقد حققت نتائج مقبولة لكن حسب البعض الأخر فقد اعتبرت هذه النتائج ما هي إلا حالة دورية فقد كانت نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات.

أدى انخفاض أسعار النفط العالمية منذ منتصف عام 2014 إلى تدهور موازين الاقتصاد الكلي، وفي عام 2015 تراجع معدل النمو إلى 3.7% مقابل 3.8% سنة 2014 وذلك تأثرا بهبوط متوسط سعر النفط من 100دولار للبرميل في 2014 إلى 59 دولار للبرميل في 2015.

في حين يتواصل النمو الاقتصادي للجزائر سنة 2016 بوتيرة ملحوظة بالرغم من انخفاض في أسعار النفط حسب البنك الدولي والذي يتوقع تباطىء في السنوات المقبلة تحت تأثير موازنة المالية العمومية، فقد سجلت الجزائر نموا مستداما بنسبة 33% سنة 2016اي بنسبة مماثلة مع تلك المحددة سنة 2015بنسبة 3.7%.

وقد بقي هذا النمو على حاله لدى استئناف الإنتاج المحروقات التي ارتفعت بنسبة 7.7 % سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بنسبة 0.2 % وتراجع النشاط الاقتصادي خارج هذا النشاط، وانخفاض نسبة النمو لباقي الاقتصاد من 5.0% سنة 2015 إلى 2.3 % سنة 2016 وذلك بسبب التراجع المسجل في قطاعات الفلاحة والمياه والصناعات الأخرى كما ابرز البنك الدولي أن هذا النمو المستدام ناتج في جزء منه عن عملية إعادة الموازنة العمومية حيث يسمح بانخفاض عجز الميزانية من 16.2% في 2015 إلى 12.2 % في سنة 2016، والجدول التالي يبين تطور النمو الاقتصادي خلال هاته الفترة .

الجدول رقم (2 – 15): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2015-2016).

الوحدة: (%)

المؤشرات / السنوات	2015	2016
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.7	3.3
معدل نمو الناتج الحقيقي في قطاع المحروقات	0.2	7.7
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج قطاع المحروقات	5.0	2.3

Source: Rapport annuel de la Bauque d'Algérie /http //www. Bank. of. algeria.dz /html/rapport.htm 08/03/2018

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث بلغ سنة 2015 نسبة 3.7 % مقارنة بسنة 2016 حيث تراجع إلى 3.3 % وهذا راجع إلى انخفاض في أسعار النفط والذي اثر سلبا على مجريات الاقتصاد الوطني، أما بالنسبة لقطاع المحروقات فنلاحظ أن هناك ارتفاع واضح حيث بلغ سنة 2015نسبة 0.2 % مقارنة بسنة 2016 التي وصلت إلى 7.7 %،أما الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات فقد انخفض من 5 % سنة 2015 إلى 2.3% سنة 2016.

الشكل رقم (2-11): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2015-2016).

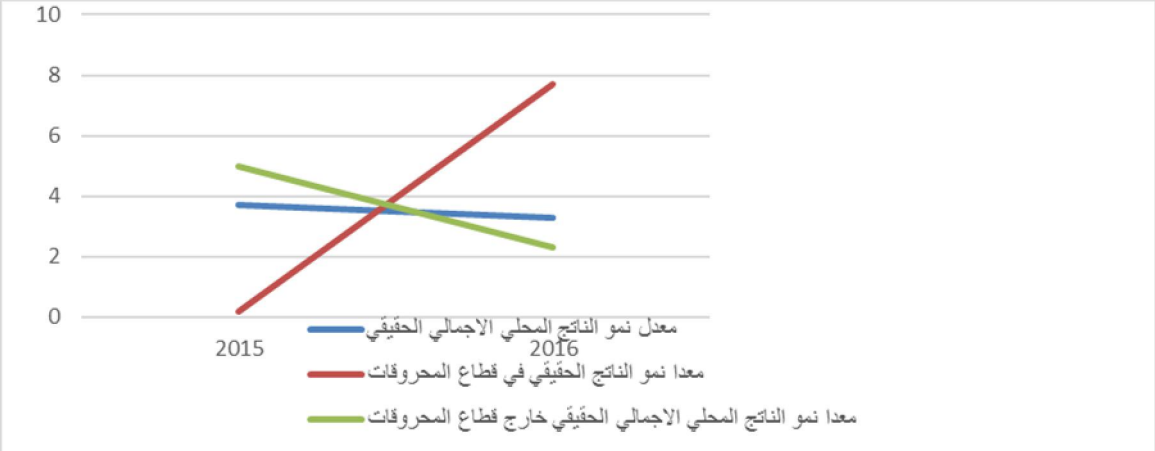

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (2-15).

الجدول رقم (2-16): تطور معدلات النمو الحقيقية القطاعية للفترة (2015-2016). **الوحدة: (%)**

السنوات / القطاعات	2015	2016
المحروقات	0.2	7.7
خارج الفلاحة	3.4	3.5
الصناعات خارج المحروقات	4.8	3.8
البناء والأشغال العمومية	4.7	5.0
الخدمات خارج الإدارة العامة	3.6	1.5
خدمات الإدارة العامة	5.3	2.9
الزراعة	6.0	1.8

المصدر: المرجع السابق.

من خلال الجدول السابق نجد أن هناك ارتفاع في قطاع المحروقات، و القطاع خارج الفلاحة حيث بلغ سنة 2015 نسبة 3.4% مقارنة بسنة 2016 حيث ول إلى 3.5 % نتيجة للدعم الذي استفاد منه القطاع، أما قطاع الصناعة خارج المحروقات عرف انخفاضا سنة 2016بنسبة 3.8 % ليبقى هذا القطاع ضعيف رغم الجهود المبذولة، بينما قطاع البناء و الأشغال العمومية تميز بنمو ملحوظ من خلال تحقيقه لمعدلات نمو مرضية مقارنة بسنة 2015، أما قطاع خدمات الإدارة العامة و خارج الإدارة العامة بالإضافة إلى قطاع الزراعة في انخفاض متباين و هذا ما يجعل معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب.

الشكل رقم (2-12): تطور معدلات النمو القطاعية في الجزائر (2015-2016).

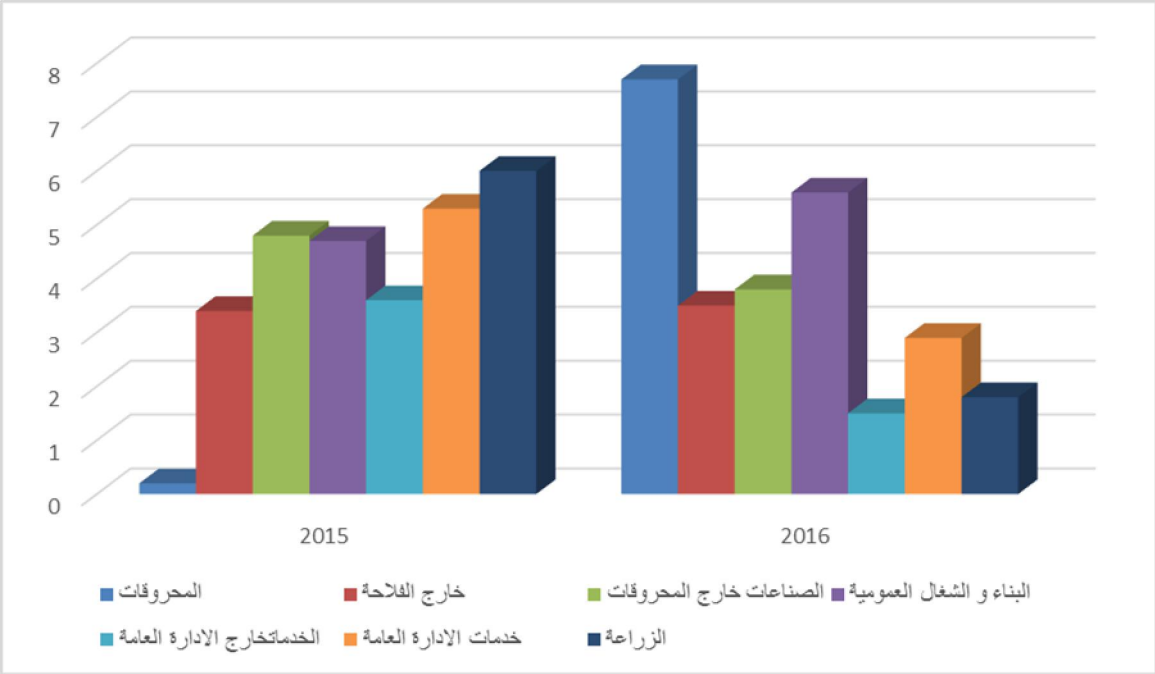

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات جدول رقم (2-16).

نلاحظ من خلال الشكل إن قطاع المحروقات في تزايد مستمر إذ تزيد مساهمته في الناتج الداخلي الخام كما يساهم في نمو الاقتصاد بكثرة، أما قطاع خارج المحروقات انخفض نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية بسبب تراجع معدلات النمو، أما الناتج المحلي الحقيقي انخفض نتيجة ضعف النمو الاقتصادي وتباطئه.

خلاصة الفصل

تسعى الجزائر من خلال تنفيذها للبرامج إلي تخطي أثار الأزمة البترولية، وذالك من خلال تحقيق تنمية مستدامة مصحوبة بمعدلات نمو مرضية.

ومن هذا المنظور فإن السلطات العمومية في الجزائر وبداية من سنة 2001 عمدت إلى تطبيق برامج استثمارية هامة بحافز تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية، فكانت البرامج المعروفة برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم وتوطيد النمو الاقتصادي إلى غاية 2014 وحاليا البرنامج الخماسي الذي يمتد إلى غاية 2019،ولقد حققت هذه البرامج التنموية نتائج مهمة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وكذا رفع معدلات التشغيل والحد من البطالة والسيطرة على الأسعار وأخيرا التوازن الخارجي.

خاتمة

خاتمـــــة

تمثل السياسة المالية أداة أساسية لا غنى عنها للمالية العامة الحديثة فهي عبارة عن ذلك الجزء من السياسة الإقتصادية للدولة الذي يتعامل مع الضرائب ، الإنفاق العام، والقروض العامة في الإقتصاد بهدف تحقيق آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل القومي ،الإنتاج ، العملة .

كما شكلت قضية تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي جدل بالنسبة للعديد من الإقتصاديين و صناع القرار ، و قد إزدادالإهتمام أكثر بعلاقة السياسة المالية بالنمو الإقتصادي بظهور نظريات النمو الداخلي (الذاتي)، و التي ركزت على السياسة المالية بشكل عام و سياسة الإنفاق العام بشكل خاص.

فالجزائر تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية في حفز النمو الإقتصادي نظرا لضعف القطاع الخاص، و كذلك لتوفر الموارد المالية اللازمة لتطبيق السياسات المالية التوسعية، والمتتبع لتطور السياسة المالية في الجزائر يلاحظ توجه هذه السياسة إلى دعم النمو الإقتصادي و ذلك بقصد التخلص من التبعية لإقتصاد الريع .

و عليه حاولنا في هذا البحث الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي طرحناه في المقدمة و المتمثل في مدى تأثير و مساهمة السياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر و كيفية تفعيل هذه السياسة من أجل تحقيق نمو إقتصادي مستديم .

I. إختبار الفرضيات :

يمكن إدراج مختلف نتائج بحثنا، و التي تعتبر إجابات على التساؤلات الفرعية و إختبار للفرضيات السابقة المطروحة في مقدمتنا في النقاط التالية :

– فيما يخص الفرضية الأولى،والتي مضمونها الاختلاف بين النظريات الاقتصادية فيما يخص النمو الاقتصادي ، فهي صحيحة بحيث يعتبر النمو الإقتصادي من أهم المؤشرات

الإقتصادية التي تعكس تطور إقتصاديات الدول، كما أن تطور النظريات الإقتصادية أدى إلى ظهور و تطور مفهوم النمو الإقتصادي و العوامل المحددة له ، فحسب النظرية الكلاسيكية فقد ركزت على التراكم الرأسمالي، أما النظرية الكنزية فركزت على زيادة الإدخار لإحداث نمو إقتصادي حيث أن زيادته ستؤدي إلى زيادة الإستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي .

- فيما يخص الفرضية الثانية ، و التي مضمونها ان تطور السياسة المالية في الجزائر كان إنعكاسا مباشرا في تطور و تحول النظام الإقتصادي ، فلقد أثبتت صحتها من خلال تحليل الملامح العامة للإقتصاد الجزائري من بداية 2001 إلى غاية 2016 و التي أثبت من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي التي قامت بها الجزائر.
- فيما يخص الفرضية الثالثة، و التي مفادها أن للسياسة المالية دور هام في التأثير على النشاط الإقتصادي و النمو، فهي صحيحة و ذلك أن السياسة المالية تعتبر من أهم السياسات الإقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الإقتصادي و خاصة في الدول النامية، و ذلك لسهولة إستعمال أدواتها المتمثلة في الإيرادات و النفقات ، و كذا التأثير المباشر على المتغيرات الإقتصادية الكلية ، كما يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النمو الإقتصادي من خلال أدواتها المتمثلة في السياسة الضريبية و السياسة الإنفاقية و ذلك في الأجلين القصير و الطويل ، من خلال المضاعف بالتأثير في جانب الطلب الكلي و كذلك التأثير قصير الأجل على جانب العرض الكلي ، و كذا الإستثمار في رأس المال البشري .
- فيما يخص الفرضية الرابعة ، فهي صحيحة تماما، و ذلك أن تحليل بعض المعطيات الإحصائية فيما يخص المحركات الحديثة للنمو الإقتصادي بين لنا مدى إهتمام الدول المتقدمة بهذه المحركات الحديثة عكس الدول النامية ، حيث وجدنا مثلا أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم و الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة في الدول المتقدمة عكس الدول النامية، أما نسبة الإنفاق على البحث و التطوير فتكاد منعدمة في العديد من الدول النامية عكس الدول المتقدمة ، أما فيما يخص الإنفاق على البنية التحتية فنجد بأن الدول المتقدمة قامت بإشراك

القطاع الخاص في تنمية البنية التحتية عكس الدول النامية التي لا يزال هذا القطاع إختصاص القطاع العام .

II.النتائج الدراسة:

بينت هذه الدراسة أثير السياسة المالية على معدلات نمو الإقتصاد الجزائري للفترة (2001 _ 2016) ، و هي الفترة التي شهدت عدة إصلاحات من أجل الوصول لتحقيق معدلات نمو إيجابية كهدف رئيسي تسعى أي دولة لتحقيقه، و تبرز أهم النتائج من الدراسة بإيجاز فيما يلي :

- أن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الإقتصادية المعاصرة ، حيث أصبحت أداة الدولة للتوجيه و الإشراف على النشاط الإقتصادي .
- يبقى أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر من خلال الإنفاق العام ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة ، ما أدى إلى إستخدام الواردات لخلق التوازن بين جانبي العرض و الطلب .
- ساهمت برامج الإنفاق العام (2001 _ 2016) في إعادة إنعاش الإقتصاد الوطني و تحسين معدلات النمو.
- النمو الإقتصادي أهم المؤشرات الإقتصادية التي تعكس تطور إقتصاديات الدول بإعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية .
- السياسة المالية تؤثر على النمو الإقتصادي من خلال أدواتها و المتمثلة في السياسة الضريبية و السياسة الإنفاقية في الاجلين القصير و الطويل،حيث تعتبر السياسة الضريبية هي الأكثر تأثير.
- تبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات و التي أضحى أكثر قطاع موجه للإقتصاد بإعتبار الجباية البترولية المصدر الأول للتمويل، الإنفاق العام و التي تساهم بأكثر من 60 ٪ من حجم الإنفاق العام.

III.التوصيات :

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي إرتأينا تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في رفع فاعلية و كفاءة السياسة المالية و ذلك من أجل تحقيق نمو إقتصادي و الإستفادة من جميع الموارد و الطاقات الكامنة في الإقتصاد، و ذلك للخروج من دائرة الإقتصاد القائم على الريع إلى إقتصاد مبني على القيمة المضافة، و تتمثل أهم هذه التوصيات في :

1-ضرورة إتباع سياسة مالية، و ذلك بترشيد الإنفاق العام ، و تمويل المشروعات الإستثمارية و ذلك بهدف تدعيم النمو الإقتصادي و الحد من زيادة الإنفاق الحكومي .

2-ضرورة تحقيق الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، و ذلك بهدف تخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط و ذلك بتطبيق سياسة مالية فعالة .

3-يجب على الدولة تنويع مصادر النمو الإقتصادي و ذلك بتحفيز قطاعات إنتاجية كالزراعة و الصناعة بهدف تقليل تأثير العوامل الخارجية .

4-يجب الإهتمام أكثر بالبحث و التطوير، و ذلك لما له من تأثير إيجابي في دعم النمو الإقتصادي في الأجل الطويل بهدف تعزيز النمو من خلال الإهتمام بهذا المجال.

5-ضرورة تخصيص الإنفاق بما يشجع المشاريع الإستثمارية التي تدعم القطاع الخاص بهدف تحقيق نمو مستديم .

6-العمل على ترشيد النفقات و التركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة و ذلك بهدف إنتعاش الإقتصاد الوطني.

7-يجب على الدولة أن تقوم بتخصيص إيراداتها لغرض تمويل النفقات المنتجة و ذلك لتحسين مرافق الصحة ، التعليم ، البنية التحتية بهدف رفع مستوى العمالة و النمو الإقتصادي .

IV.آفاق البحث :

تناولنا في بحثنا هذا موضوع السياسة المالية و أثرها على النمو الإقتصادي بإتخاذ الجزائر كدراسة حالة للفترة (2001 _ 2016)، و هذا البحث يفتح المجال للخوض في بحوث اخرى، ذات صلة بموضوعنا و منها :

- نظريات النمو الداخلي و مدى ملائمتها الإقتصادية الدول النامية لدراسة حالة الجزائر .
- التنسيق بين السياسة المالية و النقدية و أثرها على تحفيز النمو الإقتصادي في الدول النامية .
- سياسة التحفيز الضريبي و أثرها على تحفيز النمو الإقتصادي.
- دور السياسة المالية في تشجيع الإستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة برامج الإنعاش الإقتصادي .
- أثر رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل (دراسة حالة الجزائر).

قائمة المراجع

I. الكتب :

1. البنا محمد،إقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى ،الدار الجامعية، مصر، 2009.
2. الخالي منجد عبد اللطيف ، الهيتي ونزار عبد الرحمان ،إقتصاديات المالية العامة،الطبعةالأولى ،دار المناهج ،عمان ،2006.
3. أبو حرب عثمان خالد، الإقتصاد الدولي ،دار أسامة للنشر و التوزيع،عمان ،2011.
4. أبو السعود،محمد فوزي ،مقدمة في الاقتصاد الكلي،الطبعةالأولى،الدار الجامعية للنشر و التوزيع،الإسكندرية،2004.
5. الخبابي هيل عجمي جميل، رمزي ياسين يسع أرسلان ، النقود و المصارف و النظرية النقدية،الطبعةالأولى ،دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن ،2009.
6. البطريق يونس أحمد،المرسي السيد نجاري، النظم الضريبية،الدار الجامعية،مصر،2004.
7. بن قانة إسماعيل محمد،إقتصاديات التنمية ،الطبعة الأول ،دار أسامة للنشر و التوزيع،عمان، 2012.
8. بوخاري عبلة عبد الحميد،التنمية و التخطيط الاقتصادي،الطبعةالأولى ،جامعة الملك عبد العزيز،جدة، 2017.
9. بن قدور أشواق، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي،الطبعةالأولى ،دار الراية للنشر و التوزيع،عمان ،د ت .
10. بعلي محمد الصغير،يسرى أبو علاء،الماليةالعامة،الطبعةالأولى،دار العلوم للنشر و التوزيع،عنابة،د ت .
11. دراز حامد عبد المجيد،السياسةالمالية،مركز الإسكندرية للكتاب،2000.
12. دراز حامد عبد المجيد، سعيد عبدالعزيز عثمان ،مبادئ الماليةالعامة، الطبعة الأولى، ،الدارالجامعية، الإسكندرية ،2002.
13. زغدود علي، المالية العامة ، الساحة المركزية بن عكنون،الجزائر، 2005.

14. كافي مصطفى يوسف ، مبادئ العلوم الاقتصادية،الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر و التوزيع،عمان ،2015.

15. محرزي محمد عباس،إقتصاديات المالية العامة،الطبعةالثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2005.

16. عبد الفتاح النسور إياد،المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة،الطبعةالأولى ،دار الصفاء للنشر و التوزيع،عمان ،2013.

17. عبد القادر خليل،مبادئ الإقتصاد النقدي و المصرفي،ديوان المطبوعات الجامعية ،2014.

18. فوزي عبد المنعم، المالية العامة و السياسة المالية ،دارالنهضةالعربية للطباعة و النشر،بيروت، ب ت .

19. فوزي أحمد ذياب عواد،إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى دارالرضوان، عمان، 2013.

20. قريش مدحت،التنمية الاقتصادية،نظريات و سياسات و موضوعات ،الطبعةالأولى ، دار وائل للنشر،الأردن، 2007.

21. قدي عبد المجيد،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،الطبعةالأولى ،ديوان المطبوعان للنشر و التوزيع،الجزائر ،2003.

II. المجلات و الدوريات والملتقيات :

1. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، المجلة الأكاديمية للدرسات الإجتماعية والإنسانية ،العدد 9، 2013، جامعة الشلف، الجزائر.

2. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي في الفترة (200 – 2010)، مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية ، العدد 12، 2012، بسكرة .

3. بوهزة محمد، صباح براج،أثر برنامج الإستثمارت العمومية على متغيرات الاقتصاد الجزاري للفترة(2001 _2009) ،أبحاث المؤتمر الدولي:تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتهاعلى التشغيل و الإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001_2014) ،جامعة سطيف،10مارس2013.

4. دلفوف سفيان،السلام عطاطش،أثر السلوك الإستثماري العمومي على البطالة في الجزائر،أبحاث المؤتمر الدولي:تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001_2004)،جامعة سطيف،11مارس2013.

5. كربالي بغدادو حمداني محمد،إستراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر ،مجلة العلوم الإنسانية،العدد45، 2010، جامعة وهران،الجزائر.

6. مسعي محمد ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،الجزائر،2012.

7. عبدعون المسعودي، توفيق عباس،دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء(العراق ،دراسة تطبيقية)،مجلة العلوم الاقتصادية،المجلد السابع ، العدد 26 ،2010.

8. علام عثمان،واقع المناخ الإستثماري في الجزائر مع الإشارة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)،أبحاث المؤتمر الدولي:العقود الاقتصادية الجديدة بين المشهورية و الثبات التشريعي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة،25 يناير 2015،

9. صالح مفتاح، فاطمةرحال، دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية(2001_2014) في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر،أبحاث المؤتمر الدولي:تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على المستقبل و الإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)،جامعة سطيف،11مارس 2013.

10. قريف محمد كريم ،محمد طاهر سعودي،السياسة الاقتصادية في الجزائر و إنعكاساتها على الأداء الاقتصادي،مجلة تكريت للعلوم ،المجلد 19،العدد12،2014،العراق.

11. روشو عبد القادر،راتول محمد،دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة (2001_2016) ،مجلة الإستراتيجيات و التنمية ، العدد 12،2017،جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم،جانفي.

III. الرسائل و المذكرات :

1. بن حسين ناجي،دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر،أطروحةدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة منتوري،قسنطينة،(2006_2007).

2. محمد صلاح،المفاضلة بين التوازن الخارجي و النمو الاقتصادي في الجزائر ،مذكرة ماجستار في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الشلف،(2009_2010).

3. محمد صلاح ،دور الشراكة بين القطاع العام و الخاص في رفع العوائق و الإستثمار في البنى التحتية للإقتصاد وفق النظام البناء و التشغيل و نقل الملكية،حالة بعض إقتصاديات الدول العربية،أطروحةدكتوراه،جامعة الشلف ،2015.

4. سيلام حمزة،وولد بزيو فاتح،فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي،دراسة حالة،الجزائر،2000_2014،مذكرة ماستر(غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة أكلي محمدأولحاج،(2013_2014).

5. ضيف أحمد،أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989_2002)،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،(2014_2015).

IV. التقارير و القوانين :

1. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي(C.N.E.S) ، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر ،السداسي الثاني ،2001.

2. التقرير السنوي للبنك الجزائري ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر 2008.
3. التقرير السنوي للبنك الجزائري، تطور الاقتصاد النقدي للجزائر ،نوفمبر 2014.
4. التقرير السنوي للبنك الجزائري ، تطور الاقتصاد النقدي للجزائر،2018.
5. رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو .
6. قانون الملكية للسنوات المعنية ،تقارير بنك الجزائر .

V. المواقع الإلكترونية:

1. www.bank_of_algeria.dz
2. www.ows.dz

الملخص:

لقد عززت الجزائر إهتمامها بالنمو الإقتصادي مؤخرا كونه يساهم في ضمان مستوى حياة أفضل، حيث إنتهجت سياسة إنفاقية توسعية مستخدمة في ذلك أوجه الإنفاق المختلفة ، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار السياسة الإنفاقية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الإقتصادي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير للسياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر من خلال تقييم البرامج التنموية ونجاحها و نجاعتها في دعم نمو الإقتصاد الفعلي وتحفيز انشطة خارج المحروقات والمحافظة على إستقرار الأسعار والحد من ظاهرة البطالة وتوازن الميزان الخارجي للمدفوعات .

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية ، النمو الإقتصادي.

Résumé:

Récemment, l'Algérie a renforcé son intérêt pour la croissance économique en contribuant à la garantie d'un meilleur niveau de vie, en adoptant une politique de dépenses expansionniste qui utilise différentes formes de dépenses, afin de clarifier l'impact de la politique fiscale sur la croissance économique en Algérie. La mesure dans laquelle ils contribuent à l'amélioration des taux de croissance économique.

L'étude a conclu qu'il ya l'impact par l'évaluation du développement des programmes et de leur réussite et de l'efficacité dans le soutien de la croissance réelle de l'économie et de stimuler les activités en dehors du carburant et de maintenir la stabilité des prix et réduire le phénomène du chômage et le solde de la balance des paiements de la politique budgétaire sur la croissance économique en Algérie.

Mots-clés: politique fiscale, croissance économique.